

EMIRATES NBD BANK (P.J.S.C.)

بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع.)

**MEMORANDUM
AND
ARTICLES OF ASSOCIATION**

**عقد التأسيس
والنظام الأساسي**

**Memorandum of Association of
EMIRATES NBD BANK (P.J.S.C.)
Public Joint Stock Company**

**عقد تأسيس
بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع.)
شركة مساهمة عامة**

On this day, 12/ 07 / 2007

إنه في يوم، ---- الموافق 2007/07/12

The undersigned:

فيما بين الموقعين أدناه:

الاسم	المهنة	الجنسية	السن	العنوان	
1. عبد الله محمد صالح	رجل أعمال	الإمارات	65	دبي	
2. معالي / أحمد حميد الطاير	وزير سابق/ رجل أعمال	الإمارات	57	دبي	
Ser. No.	Name	Profession	Nationality	Age	Address
1	Abdulla Mohammad Salih	Businessman	UAE	65	Dubai
2	H.E. Ahmad Humaid Mattar Al Tayer	Former Minister/Businessman	UAE	57	Dubai

Have agreed on the following:

فقد تم الاتفاق على ما يأتي:

Article 1

مادة (1)

A group shall be formed from amongst the signatories to this Memorandum of Association for the purpose of incorporating a public joint stock company in accordance with the provisions of Federal Law No. (8) of 1984 concerning Commercial Companies and its amendments, (hereinafter the “**Replaced Commercial Companies Law**”) and the Articles of Association attached hereto.

تشكل من مجموعة الموقعين على عقد التأسيس هذا لغرض تأسيس شركة مساهمة عامة وفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (8) لعام 1984 بشأن الشركات التجارية وتعديلاته، (يشار إليه فيما بعد بـ “**قانون الشركات التجارية البديل**”) والنظام الأساسي المرفق بهذا العقد.

Article 2

مادة (2)

The name of the Company is EMIRATES NBD BANK (P.J.S.C.) Public Joint Stock Company (the “Company”).

اسم الشركة: إن اسم الشركة هو ("بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع.)" شركة مساهمة عامة ("الشركة").

Article 3

مادة (3)

The main office of the Company and its legal place of business is at the City of Dubai in the Emirate of Dubai. The Board of Directors may establish branches, offices or agencies thereof in the United Arab Emirates or abroad.

مركز الشركة: يقع مركز الشركة الرئيسي ومحلها القانوني في مدينة دبي بإمارة دبي. يجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً ومكاتب وتوكيلات في دولة الإمارات العربية المتحدة أو في الخارج.

Article 4

مادة (4)

The duration of the Company is 99 years to be automatically renewed, commencing from the date of the issue of the decree of incorporation of the Company. By Special Resolution (as defined in the Articles of Association attached to this Memorandum of Association - the “Articles of Association”), this duration may be reduced if the objects of the Company so require.

مدة الشركة 99 عاماً وتجدد تلقائياً وتبدأ من تاريخ إصدار مرسوم بتأسيس الشركة، وذلك بموجب قرار خاص (على النحو المحدد في النظام الأساسي المرفق بعقد التأسيس هذا – “النظام الأساسي”)، وقد يتم تخفيض هذه المدة إذا اقتضت أغراض الشركة ذلك.

Article 5

مادة (5)

The objects of the Company shall be:

تكون أغراض الشركة التي أسست من أجلها كما يلي:

- I. to establish and carry on the business of investment, and commercial and banking business in all its forms and to transact and do all kinds of acts, matters and things incidental thereto or which may at any time hereafter and at any place where the Company shall carry on business;
- II. to invest the funds of the Company, without limitation, in shares, stocks, bonds, debentures, obligations within the limit of 25% of the bank's private funds unless the same devolved to it for

1. أن تنشئ وتزاول أعمال الاستثمار والأعمال التجارية المصرفية بكافة أشكالها وأن تجري وتقوم بكافة الأفعال والأمور والأشياء المرتبطة بذلك أو التي يمكن القيام بها في أي وقت بعد تاريخ هذا العقد أو في أي مكان تزاول فيه الشركة أعمالها.

2. أن تستثمر أموال الشركة، دون حصر، في الأسهم ومجموعات الأسهم والصكوك وسندات الدين في حدود 25% من أموال المصرف الخاصة ما لم تكن قد آلت إليها استيفاء لدين مستحق وعلى المصرف في هذه الحالة

fulfilling a due debt. In this case, the bank must sell the excess within two years from the date of owning the same, and render the other securities of any government, state, company, corporation, firm, sole proprietorship or other body, authority or association (whether incorporated or unincorporated). The Company must perform changes on the investments so made, and mortgage or charge all or any part of the properties and rights of the Company and to make advances upon, hold in trust, sell or dispose of any of the investments aforesaid; and to act as agent for any of the above or like purposes;

III. to carry on the business of discounting, dealing in exchanges, *in specie* and securities, to act as an agent for the sale and purchase of any stocks, shares or securities, or for any other monetary or mercantile transaction, and to purchase, advance money upon, and otherwise deal with reversionary, contingent, and other interests in real and personal property;

IV. to advance and lend money with or without security of all kinds, insurance policies, bonds, debentures, bills of exchange, promissory notes, letters of credit, or other obligations, and grant advances and loans upon deposit of deeds of title, merchandise, bills of sale and lading, delivery orders, warehousemen's and wharfingers' certificates, notes, dock warrants, or other mercantile indicia or tokens, stocks and shares;

بيع الزيادة خلال سنتين من تاريخ تملكها وكذلك تقديم الضمانات الأخرى الخاصة بأي حكومة أو دولة أو شركة أو مؤسسة أو شركات الأفراد أو الجهات أو السلطات أو الجمعيات الأخرى (سواء كانت لها شخصية اعتبارية أو لم تكن). وللشركة أيضاً أن تجري تغييرات على الاستثمارات التي قامت بها وان ترهن أو تجري قيوداً على جميع أو أي من ممتلكات وحقوق الشركة وأن تباع أو تنصرف في أي من الاستثمارات سائلة الذكر أو أن تمنح عليها سلفيات وأن تحتفظ بها على سبيل الائتمان، ولها أيضاً أن تزاو أعمال الوكالة فيما يتعلق بأي مما سبق ذكره أو بأي من الأغراض المذكورة.

3. أن تزاو أعمال الخصم وأن تتعامل في المبادلات سواء كان ذلك عينياً أو عن طريق الضمانات وان تقوم بأعمال الوكالة فيما يتعلق ببيع أو شراء أية أسهم أو مجموعات أسهم أو ضمانات أو فيما يتعلق بأي عمليات تجارية أو مالية أخرى، ولها أيضاً أن تشتري أو تمنح سلفاً على حقوق الرجوع أو الحقوق الأخرى في الممتلكات الخاصة أو العقارية أو أن تنصرف فيها بغير ذلك.

4. أن تمنح السلف وتقرض الأموال سواء كان ذلك بضمان أو بغير ضمان من أي نوع، وذلك فيما يتعلق بعقود التأمين والصكوك والسندات الإذنية وخطابات الاعتماد أو الالتزامات الأخرى وان تمنح السلف وتقرض الأموال عند إيداع سندات الملكية والبضائع وسندات البيع والشحن وأوامر التسليم وشهادات أمناء المخازن ومأموري الأرصفة والإشعارات وشهادات المرفأ، وغيرها من السبائك أو المسكوكات المعدنية أو الأسهم ومجموعات الأسهم.

5. أن تروج وتنفذ وتؤمن وتضمن وتكفل وتشارك وتدير وتزاول منح أو إصدار القروض العامة أو الخاصة أو الحكومية أو الممنوحة لسلطات البلدية أو غيرها أو الأسهم أو السندات الدائنة أو مجموعات السندات الدائنة الخاصة بأي شركة أو مؤسسة (سواء كانت شخصا اعتباريا أو لم تكن) وللشركة أيضا أن تقرض الأموال لأغراض أي من الإصدارات سالفه الذكر.
6. أن تكون لها مصلحة أو أن تشارك بأي طريقة مهما كانت مع الأطراف والجهات والشركات الأخرى التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو قد تعاونها على تحقيق أهدافها في دولة الإمارات العربية المتحدة أو في الخارج، ويجوز للشركة أن تمتلك تلك المصالح في الجهات أو أن تشارك فيها بطريق الدمج أو بالانتساب أو بغير ذلك.
7. أن تتعاقد بشأن القروض العامة والخاصة وأن تتفاوض بشأنها وتمنحها وأن تساعد أي حكومة أو دولة أو سلطات البلدية أو الجهات الحكومية الأخرى أو المؤسسات أو الشركات أو الجمعيات أو الأفراد فيما يتعلق بتوفير رأس المال أو الاعتمادات أو الأساليب أو الموارد اللازمة لأية أعمال أو تعهدات أو مشاريع من أي نوع مهما كانت.
8. أن تنفذ وتتابع بصورة مباشرة أو عن طريق المشاركة أو مساعدة الغير، أي من الأعمال المذكورة أو غيرها أو أي تعهدات أو مشاريع مهما كانت مما تكون الشركة قد شاركت أو ساهمت في تنفيذه أو في الضمانات الخاصة به أو في الأرباح أو التعويضات الناشئة عنه بطريق استثمار أموالها أو بطريق توفير رأس المال أو الاعتمادات اللازمة.
- V. to promote, effect, insure, guarantee, underwrite, participate in, manage and carry out granting or issuing of public or private, of state, municipal or other loans, or of shares, stock, debentures or debenture stock of any company, corporate or association whether incorporated or unincorporated and to lend money for the purposes of any such issue;
- VI. to have interests or participate in any way whatsoever with other parties or bodies or companies practising similar businesses to those of the Company or which may assist the Company in achieving its objects in the United Arab Emirates or abroad; the Company may acquire such interests or participate with such other parties—or bodies or companies by way of merger or otherwise or be affiliated with them in any way;
- VII. to contract for public and private loans and to negotiate and issue the same and to aid any government or state or any municipal or other body politic or corporate or company or associations or individuals, with capital, credit, means or resources for the prosecution of any works, undertakings, projects or enterprises of whatever kind;
- VIII. to prosecute and execute directly or by contribution or other assistance any such or other works, undertakings, projects or enterprises of whatever kind in which or for the prosecution whereof or on the security whereof or of any profits or emoluments derivable therefrom the Company shall have invested money, embarked capital or engaged its credit;

9. أن تزاوّل الأعمال المصرفية في كافة فروعها وإداراتها، وللشركة بوجه خاص وبدون المساس بعمومية ما سبق، أن تزاوّل الأعمال الخاصة بإقراض الأموال وجمعها وتقديمها وتسليفها بأي عملة مهما كانت، وأن تتعامل في سحب وقبول وتظهير وخصم وشراء وبيع الكمبيالات والسندات الاذنية والكوبونات المالية والحوالات ووثائق الشحن والكفالات وسندات الدين ومجموعات سندات الدين (القابلة وغير القابلة للاسترداد) والشهادات والوثائق وغيرها من المستندات والضمانات سواء كانت قابلة للنقل والتحويل أو لم تكن، وذلك مهما كانت عملة الدفع أو السداد، وللشركة أيضاً أن تزاوّل منح وإصدار خطابات الاعتماد وإيصالات الإيداع والشهادات القابلة للتداول وشراء وبيع سبائك الذهب والفضة والمسكوكات والتعامل فيها، وأن تمتلك وتحتفظ وتصدر بالعمولة وتؤمن وتدبر وتتعامل في مجموعات سندات الأسهم (سواء كانت مضمونة أو غير مضمونة) والأموال والأسهم وسندات الدين ومجموعات سندات الدين والصك والالتزامات والضمانات والاستثمارات بجميع أنواعها وأن تزاوّل أعمال الفائدة والربح الناتج عن الفروقات السعرية والاتجار بالعملة الأجنبية وتداول القروض والسلف بكافة أنواع العملات، كما لها أن تقوم باستلام الأموال على سبيل الوديعة أو على سبيل الحفظ أو غير ذلك، وأن تباشر نقل وجمع الأموال والضمانات وإدارة الأملاك والقيام بجميع أو أي من أنواع المعاملات المالية والوكالات والانتماء والاتجار والأعمال العامة التي عادة ما تقوم المصارف بمزاولةها.
- IX. to carry on the business of banking in all its branches and departments and in particular, but without prejudice to the generality of the foregoing, the borrowing, raising, lending or advancing of money in any currency whatsoever, the drawing, accepting, endorsing, discounting, buying, selling and dealing with bills of exchange, promissory notes, coupons, drafts, bills of lading, warrants, debentures, debenture stock (both redeemable and irredeemable), certificates, scrip and other instruments and securities, whether transferable or negotiable or not and whatever the currency of payment or settlement may be; the granting and issuing of letters of credit, notes, deposit receipts and negotiable certificates; the buying, selling and dealing in gold, silver bullion and specie; the acquiring, holding, issuing on commission, underwriting, managing and dealing with stocks (whether secured or unsecured), funds, shares, debentures, debenture stocks, bonds, obligations, securities and investments of all kinds; engaging in interest and arbitrage and foreign exchange trading, the negotiation of loans and advances in all types of currency, the receiving of money and valuables on deposit, or for safe custody or otherwise; the collecting and transmitting of money and securities; the managing of property, and transacting of all and every kind of financial dealings and agency, trustee work, merchanting and general business commonly transacted by bankers;
10. أن تستلم الأموال كوديعة أو كحساب جار أو غير ذلك سواء كان ذلك بفوائد أو بدون فوائد وان تستلم سندات
- X. to receive monies on deposit, current account, or otherwise, with or without allowances of interest, and to receive on

deposit title deeds and other securities of all kinds;

- XI. to enter into any arrangements with any supreme, federal, state, municipal local or other government or authorities which may seem conducive to the Company's objects or interests or any of them, and to obtain from any such government or authority any rights, privileges and concessions which the Company may think it desirable to obtain and to carry out, exercise and comply with any such arrangements, rights, privileges and concessions; to acquire, improve, manage, work, develop and exercise all rights in respect of, lease, mortgage, sell, dispose of, turn to account, and otherwise deal with any tangible real or personal property of all kinds; to give any guarantee for the payment of money or the performance of any obligation or undertaking, whether of the Company or of any other Company, person or unincorporated association; to form, promote, subsidise and assist, either alone or in co-operation with others, companies syndicates and partnerships of all kinds;

- XII. to undertake the management and secretarial or other work, duties and business of any company or undertaking on such terms as may be determined and for that purpose to appoint and remunerate any directors, trustees, accountants or other experts or agents;

- XIII. generally, to carry on and undertake any business or commercial undertaking, transaction, or operation commonly carried on or undertaken by bankers, promoters, financiers, concessionaries, contractors for public and other works

الملكية والضمانات الأخرى بكافة أنواعها على سبيل الوديعة.

11. أن تدخل أي ترتيبات مع أي سلطات عليا أو اتحادية أو سلطات بلدية أو محلية أو حكومية أو سلطات أخرى قد يظهر من شأنها أن تساعد في تحقيق أغراض الشركة أو مصالحها أو أي منها، وأن تحصل من تلك السلطات أو الحكومية على أي حقوق أو امتيازات أو مزايا ترى الشركة أنه من المرغوب فيه الحصول عليها، وللشركة أن تبشر وأن تقوم بأي من تلك الترتيبات والحقوق والمزايا والامتيازات وتستوفي شروطها ولها كذلك أن تمتلك وتحسن وتدير وتطور وتمارس كافة الحقوق فيما يتعلق بإيجار أو رهن أو بيع الممتلكات العقارية أو الممتلكات الشخصية الملموسة بكافة أنواعها وأن تتصرف فيها وتحولها إلى حسابات وأن تمنح أي ضمان لدفع الأموال وأن تنفذ أي التزام أو تعهد سواء كان خاصا بها أو بأي شخص أو جمعية لها شخصية اعتبارية، وللشركة أيضا أن تقوم بمفردها أو بالاشتراك مع شركات أخرى بتشكيل أو ترويج أو دعم أو مساعدة أي نقابات أو شركات من كافة الأنواع.

12. أن تتولى أعمال الإدارة وأعمال أمانة السر وأعمال وواجبات أي شركة أخرى أو مشروع بالشروط التي قد يتم تحديدها، ولها في سبيل ذلك أن تقوم بتعيين ومكافأة أي من أعضاء مجلس الإدارة أو أمناء أو محاسبين أو خبراء أو وكلاء أو شركات أو وكلاء آخرين.

13. وبصفة عامة للشركة أن تزاوّل وأن تتولى أي أعمال أو مشروع تجاري أو أي صفقة أو عملية مما يتم مزاولته أو القيام به عادة من قبل البنوك أو المؤسسين أو الممولين أو أصحاب الامتياز أو مقاولي الأشغال العامة والأخرى أو

and merchants and any other business which is likely in any respect to be advantageous to the Company or which may seem to the Company capable of being conveniently carried on in connection with the above, or calculated directly or indirectly to benefit the Company or to enhance the value of or render profitable any of the Company's assets, property or rights;

التجار أو أي أعمال أخرى من المحتمل أن تكون مفيدة للشركة أو أي أعمال ترى الشركة أنه يمكن القيام بها بيسر فيما يتعلق بما ذكر أعلاه أو أي أعمال أخرى ذات صلة بنشاط الشركة اعتبرت مفيدة للشركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة وتعود بالنفع أو تزيد من قيمة موجودات الشركة أو ممتلكاتها أو حقوقها

XIV. to apply for, take out, purchase or by other means, acquire, and protect, prolong, and renew, (whether in Dubai or elsewhere) any patents, patent rights, brevets d'invention, licences, protections and concessions which may appear likely to be advantageous or useful to the Company and to use and to turn to account and to manufacture under or grant licences or privileges in respect of the same and to expend money in experimenting upon and testing and in improving or seeking to improve any patents, inventions, or rights which the Company may acquire or propose to acquire;

14. أن تطلب وتأخذ وتشتري أو بطريقة أخرى أن تمتلك وتحمي وتجدد وتزيد مدة أي براءات أو حقوق أو اختراع أو رخص أو حمايات أو امتيازات (سواء كان ذلك في دبي أو في أي مكان آخر) يظهر أنه من المحتمل أن تكون مفيدة أو نافعة للشركة. وللشركة أن تستعمل وتعمل لمصلحة وتقوم بالتصنيع بموجب رخص أو امتيازات تمنح لها أو تمنحها هي فيما يتعلق بما ذكر أعلاه، ولها كذلك أن تستعمل الأموال في تجريب وتحسين أي براءات أو اختراعات أو حقوق قد تمتلكها أو تنوي امتلاكها ولها كذلك القيام بإجراء أي تجارب أو تحسينات على تلك البراءات أو الاختراعات أو الحقوق.

XV. to sell, dispose of, or transfer the whole or any part of the undertaking or the Company as a going concern or otherwise for such consideration as the Company may think fit;

15. أن تبيع وتنتقل أعمال الشركة كلها أو أي جزء منها وأن تتصرف فيها كمؤسسة عاملة أو غير ذلك وبالمقابل أو العوض الذي تراه الشركة مناسباً.

XVI. to acquire or undertake the whole or any part of, or of the business, goodwill, or assets of, any person, firm or company (whether incorporated or unincorporated) carrying on or proposing to carry on any of the businesses which the Company is authorised to carry on and as consideration in whole or in part for such acquisition to undertake all or any

16. أن تمتلك أو تتولى كلياً أو جزئياً الأعمال أو الشهرة التجارية أو الموجودات الخاصة بأي شخص أو مؤسسة أو شركة (سواء كانت شخصاً اعتبارياً أو لم تكن) تزاوّل أو تنوي مزاولة أي أعمال تكون الشركة مرخصة لمزاولةها. ولها في نظير ذلك التملك أن تتولى كلياً أو جزئياً أي مسؤوليات أو التزامات خاصة بذلك الشخص أو المؤسسة أو الشركة حسبما سبق ذكره. وللشركة

of the liabilities or obligations of such person, firm or company aforesaid, or to acquire an interest in, amalgamate with, or enter into partnership or into any arrangement for sharing profits, or for cooperation, or for mutual assistance with any such person, firm or company, or for subsidising or otherwise assisting any such person, firm or company aforesaid, and to give or accept, by way of consideration for any of the acts or things aforesaid or property acquired, any shares, debentures, debenture stock or securities that may be agreed upon, and to hold and retain, or sell mortgage and deal with any shares, debentures, debenture stock or securities so received;

أيضاً أن تكون لها مصلحة أو حصة في أي شراكة أو ترتيبات وأن تدخل أو تندمج معها وذلك بقصد المشاركة في الأرباح أو بقصد التعاون أو تبادل المساعدات مع ذلك الشخص أو المؤسسة أو الشركة. كما لها أيضاً أن تقدم العون المالي أو أي مساعدات أخرى لذلك الشخص أو المؤسسة أو الشركة حسبما هو مشار إليه أعلاه، ولها في نظير تلك الأفعال والأشياء والأموال التي تمتلكها والوارد ذكرها أعلاه، أن تمنح أو تصدر أي أسهم أو سندات دائنة أو مجموعة سندات دائنة أو ضمانات حسبما يتم الاتفاق عليه. وللشركة بالإضافة إلى ذلك أن تبيع وترهن وتحوز على أي سهم أو سندات دائنة أو ضمانات تقوم باستلامها ولها كذلك أن تتعامل فيها أو تحتفظ بها.

XVII. to borrow or raise money for the purposes of the Company and to execute and issue bonds, debentures or debenture stock (whether permanent or otherwise and to bearer or otherwise), mortgages, and other instruments for securing the repayment of any money borrowed, raised or owing, with or without a mortgage, charge or lien upon all or any of the property or assets (whether present or future) of the Company, upon such terms as to interest, repayment, priority or otherwise as the Company may think fit;

17. أن تقترض أو تجمع المال لأغراض الشركة وأن توقع وتصدر الصكوك أو السندات أو مجموعات السندات (سواء كانت دائنة أو غير ذلك وسواء كانت صادرة لحامله أو غير ذلك)، أو الرهونات أو المستندات الأخرى اللازمة لضمان سداد أي أموال تم إقراضها أو جمعها أو أصبحت مستحقة وسواء كان ذلك برهن أو بدون رهن. وللشركة كذلك أن توقع أو أن تجري أي حقوق امتياز أو قيود على ممتلكاتها وأصولها (الحاضرة والمستقبلية) وذلك بالشروط الخاصة بالفائدة والسداد الأولية أو غير ذلك حسبما تراه الشركة مناسباً.

XVIII. to procure the Company to be registered or recognised in any country or state outside the Emirate of Dubai or the United Arab Emirates;

18. أن تحصل على تسجيل الشركة أو الاعتراف بها في أي قطر أو دولة خارج إمارة دبي أو دولة الإمارات العربية المتحدة.

XIX. to do all or any of the things before described or referred to in any part of the world and whether as principals, agents, contractors or otherwise and either alone or in conjunction with others and either

19. أن تقوم بجميع أو أي من الأشياء المذكورة أو المشار إليها وذلك في أي جزء من العالم سواء كان ذلك بصفة أصيل أو وكيل أو مقاول أو خلافه وسواء كان ذلك

by or through agents, sub-contractors, trustees or otherwise;

بالانفراد أو الاشتراك مع آخرين وسواء كان ذلك بواسطة أو عن طريق وكلاء أو مقاولين فرعيين أو أمناء أو غير ذلك.

XX. to take, make, execute, enter into, commence, carry on, prosecute and defend all steps, contracts, agreements negotiations, legal and other proceedings, compromises, arrangements and schemes and to do all other acts, matters and things which shall at any time appear conducive or expedient for the protection of the Company as holder of or interested in the investments and securities or other property for the time being of the Company, or for obtaining payment of any monies due in respect thereof; and

20. أن تتخذ وتجري وتنفذ وتباشر وتتولى المرافعة والدفاع عن كافة الخطوات والعقود والاتفاقيات والمفاوضات والإجراءات القانونية وغيرها والمصالحات والترتيبات والمشاريع الأخرى وأن تقوم بكافة الأفعال والأمر الأخرى التي يظهر فيها في أي وقت أنها مناسبة أو مؤدية لحماية الشركة كصاحبة حق أو مصلحة في استثماراتها أو ضماناتها أو ممتلكاتها الأخرى القائمة أو كصاحبة حق أو مصلحة في الحصول على دفع أي أموال مستحقة فيما يتعلق بتلك الاستثمارات والضمانات والممتلكات.

XXI. to do all such other things as are incidental or conducive to the attainment of the above objects.

21. أن تقوم بجميع الأشياء الأخرى التي تنفرع عن أو تؤدي إلى تحقيق غايات الشركة المذكورة أعلاه.

XXII. The company may be associated to or have concerns in or participate in any form with enterprises, companies or establishments that engage in similar activities or that might help the company to achieve its objects in the UAE or GCC countries or anywhere else worldwide; and the Company may purchase such enterprises, companies or establishments or make them its subsidiaries in any form of legal contract such as merge and acquisition.

22. يجوز للشركة أن تكون لها صلة أو مصلحة أو أن تشترك بأي وجه من الوجوه مع المؤسسات أو الشركات أو الهيئات التي تزاوّل أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها سواء في الإمارات العربية المتحدة أو في دول مجلس التعاون الخليجي أو في الأماكن الأخرى على امتداد العالم، ولها أن تشتري هذه المؤسسات أو الشركات أو الهيئات أو أن تلحقها بها بأي عقد قانوني كالاندماج والضم.

The above paragraphs (I) to (XXII) inclusive of sub-article (a) of this Article shall be construed liberally and in their widest meaning and not restrictively and such objects and powers therein stated may be carried on in the Emirate of Dubai or elsewhere whosoever throughout the world and may be extended, altered, modified or otherwise howsoever varied from

تفسر البنود من (1) إلى (22) من المادة الفرعية (أ) بدون حرفية وبأوسع معانيها وبدون تقييد ويجوز القيام بأغراض وصلاحيات الشركة الواردة هنا، في إمارة دبي وتوابعها أو في أي مكان آخر في العالم، ويجوز تمديدها وتغييرها أو تعديلها بأية طريقة أخرى ومن وقت لآخر بقرار خاص تتخذه الشركة في الجمعية العمومية وفقاً لأحكام قانون الشركات

time to time by Special Resolution of the Company passed in General Meeting in accordance with the applicable provisions of the Commercial Companies Law (as defined in Article no. 6 of this Memorandum of Association).

Article 6

The authorized and issued share capital of the Company is AED 5,557,774,724 (AED Five Billion, five hundred fifty seven million, seventy four thousand, seven hundred twenty four) divided into 5,557,774,724 (Five Billion, five hundred fifty seven million, seventy four thousand, seven hundred twenty four) ordinary shares of AED 1 (one) Dirham each.

The Company may reduce or increase its share capital from time to time in accordance with Federal Law No. (2) of 2015 concerning Commercial Companies (the “**Commercial Companies Law**”) and the Articles of Association.

Article 7

- (A) The participation or contribution of nationals of the United Arab Emirates at any time during the existence of the Company shall not be less than ninety five *per cent* (95%) of the share capital of the Company. The expression “**nationals**” shall include natural persons as well as firm partnerships and bodies corporate which are wholly owned by nationals of the United Arab Emirates.
- (B) No shareholder (except the Government of Dubai or any department or agency or corporate entity thereof) shall at any time following the adoption of these Articles hold shares in the Company exceeding in

التجارية (على النحو المحدد في المادة رقم 6 من عقد التأسيس هذا).

مادة (6)

يبلغ رأسمال الشركة المصرح به والمصدر 5.557.774.724 درهم (خمسة مليارات وخمسمائة وسبعة وخمسون مليوناً وسبعمائة وأربعة وسبعون ألفاً وسبعمائة وأربعة وعشرون درهماً) مقسم إلى 5.557.774.724 درهم (خمسة مليارات وخمسمائة وسبعة وخمسون مليوناً وسبعمائة وأربعة وسبعون ألفاً وسبعمائة وأربعة وعشرون) سهماً عادياً قيمة كل سهم درهم (1) إماراتي واحد.

قد تقوم الشركة بخفض أو زيادة رأسمالها من وقت لآخر وفقاً للقانون رقم (2) لعام 2015 بشأن الشركات التجارية (“قانون الشركات التجارية”) والنظام الأساسي.

مادة (7)

(أ) يجب أن لا تقل مساهمة أو حصة مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة في أي وقت أثناء قيام أو وجود الشركة عن خمسة وتسعين بالمائة (95%) من رأسمال الشركة المساهم. وتشمل عبارة “مواطنين” الأشخاص الطبيعيين والمؤسسات التضامنية والاعتبارية المملوكة بالكامل لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة.

(ب) لا يجوز لأي مساهم في أي وقت بعد إجازة هذا النظام باستثناء حكومة دبي أو أي دائرة أو وكالة أو كيان معنوي لها أن يمتلك أسهماً تزيد عن (10%) بالمائة

aggregate 10 per cent of the capital of the Company.

من رأسمال الشركة.

Article 8

Pursuant to Ministerial Resolution Number 152/10 of 2007, the Company shall not be subject to article 78 of the Previous Commercial Companies Law.

The founding members have subscribed to the total number of shares of capital that are divided among the founding members as follows:

N o.	Name	No. of shares	Share Value	عدد الأسهم	قيمة السهم	الاسم	رقم
1	Abdulla Mohammad Salih	150,000	AED One	150,000	واحد درهم	عبد الله محمد صالح	1
2	H.E. Ahmad Humaid Mattar Al Tayer	150,000	AED One	150,000	واحد درهم	معالي احمد حميد مطر الطاير	2

Article 9

The founding members, who are signatories to this Memorandum of Association, undertake to perform all the formalities necessary to complete the incorporation of the Company.

يتعهد المؤسسون الموقعون على هذا العقد بالقيام بجميع الإجراءات اللازمة لإتمام تأسيس الشركة.

Article 10

The costs, expenses, fees and other charges that the Company undertakes to pay because of its incorporation shall be deducted from the Company's general expenses account.

المصروفات والنفقات والأجور والتكاليف التي تلتزم الشركة بأدائها بسبب تأسيسها تخصم من حساب المصروفات العامة.

Article 11

The Articles of Association shall be considered an integral part hereof and shall be read with this Memorandum of Association.

يعتبر النظام الأساسي جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد، ويقرأ بالاقتران مع عقد التأسيس هذا.

Article 12

A copy of this Memorandum and of the Articles of Association shall (i) at all times be kept at the main office of the Company and shall be open to inspection at any time by any person during normal business hours of the Company,

يحتفظ بنسخة من عقد التأسيس والنظام الأساسي هذا (1) بالمكتب الرئيسي للشركة في جميع الأوقات للاطلاع عليها في أي وقت من قبل أي شخص أثناء ساعات الدوام الرسمية للشركة، (2) وتنتشر هذه النسخة على الموقع الإلكتروني

مادة (8)

بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (10/152) لسنة 2007 فإن الشركة مستثناة من حكم المادة (78) من قانون الشركات التجارية السابق.

وقد اكتتب المؤسسون الموقعون على هذا العقد في كامل رأس المال بأسهم موزعة على النحو التالي:

مادة (9)

يتعهد المؤسسون الموقعون على هذا العقد بالقيام بجميع الإجراءات اللازمة لإتمام تأسيس الشركة.

مادة (10)

المصروفات والنفقات والأجور والتكاليف التي تلتزم الشركة بأدائها بسبب تأسيسها تخصم من حساب المصروفات العامة.

مادة (11)

يعتبر النظام الأساسي جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد، ويقرأ بالاقتران مع عقد التأسيس هذا.

مادة (12)

يحتفظ بنسخة من عقد التأسيس والنظام الأساسي هذا (1) بالمكتب الرئيسي للشركة في جميع الأوقات للاطلاع عليها في أي وقت من قبل أي شخص أثناء ساعات الدوام الرسمية للشركة، (2) وتنتشر هذه النسخة على الموقع الإلكتروني

(ii) be posted on the Company's website, and
(iii) shall be sent to a shareholder upon his/her request, but at his/her expense.

الرسمي للشركة، و(3) يتم إرسال هذه النسخة إلى أي مساهم بناء على طلبه/طلبها، ولكن على نفقته/نفقتها الخاصة.

Article 13

مادة (13)

This Memorandum of Association was made in the Emirate of Dubai in six (6) copies. A copy was given to each of the contracting parties and the remaining copies are kept to be submitted to the Competent Authority on application for permission to incorporate the Company.

حرر عقد التأسيس هذا في إمارة دبي، بست (6) نسخ. أعطيت نسخة إلى كل من الأطراف المتعاقدة وحفظت النسخ الأخرى لتقديمها إلى الجهات المختصة عند تقديم طلب السماح بتأسيس الشركة.

We, the founding members and subscribers to this Memorandum of Association wish to be formed into a public joint stock company and we agree to take the number of shares shown opposite our respective names above.

نحن، الأعضاء المؤسسون والمكتتبون في عقد التأسيس هذا، نرغب في أن نشكل شركة مساهمة عامة ونوافق على أخذ عدد الأسهم المدرج مقابل اسم كل منا أعلاه.

Name	Signature
Abdulla Mohammad Salih	(Signed)
H.E. Ahmad Humaid Mattar Al Tayer	(Signed)

الاسم	التوقيع
عبد الله محمد صالح	(وقع)
معالي احمد حميد مطر الطاير	(وقع)

Attested by:

تم توثيقه بواسطة:

- Notary Public, Dubai Courts on 12.07.2007, under receipt No. 137149 and deed No. 66345/1/2007.

- كاتب العدل بمحاكم دبي بتاريخ 12 / 07 / 2007 برقم الإيصال 137149 ورقم المحرر 2007/1/6634

**Articles of Association of
(EMIRATES NBD BANK (P.J.S.C.)
Public Joint Stock Company**

**النظام الأساسي
(بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع.))
شركة مساهمة عامة**

**Part 1
Incorporation of the Company**

**الباب الأول
تأسيس الشركة**

Article (1)

In accordance with the provisions of Federal Law No. 2 of 2015 concerning Commercial Companies and its amendments, (the “**Commercial Companies Law**”), the Company has been incorporated as a public joint stock company.

بموجب أحكام القانون الاتحادي رقم (2) لعام 2015 بشأن الشركات التجارية وتعديلاته، ("قانون الشركات التجارية")، تأسست الشركة كشركة مساهمة عامة.

(1) المادة

Article (2)

The name of the Company is EMIRATES NBD BANK (P.J.S.C.) Public Joint Stock Company. The Company may change its name by Special Resolution duly passed at a General Meeting.

اسم الشركة هو ("بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع.)"، شركة مساهمة عامة، ويجوز للشركة تغيير اسمها بموجب قرار خاص يصدر عن الجمعية العمومية العادي حسب الأصول المرعية.

(2) المادة

Article (3)

The main office of the Company and its legal place of business is at the city of Dubai in the Emirate of Dubai. The Board of Directors may open branches, agencies or offices of the Company within the United Arab Emirates or abroad.

مركز الشركة الرئيسي ومحلها القانوني في مدينة دبي بإمارة دبي ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشيء لها فروعاً أو مكاتب أو توكيلات في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي خارجها.

(3) المادة

Article (4)

The duration of the Company is 99 years to be automatically renewed, commencing from the date of the issue of the decree of incorporation of the Company.

مدة هذه الشركة 99 عاماً وتجدد تلقائياً وتبدأ من تاريخ إصدار مرسوم بتأسيس الشركة.

(4) المادة

Article (5)

The objects for which the Company has been

(5) المادة
تكون الأغراض التي تأسست من أجلها الشركة حسبما هو

incorporated are as specified in Article 5 of the Memorandum of Association of the Company.

مبين في المادة (5) من عقد تأسيس الشركة.

Part Two Capital of the Company

الباب الثاني رأسمال الشركة

Article (6)

المادة (6)

Intentionally left blank.

تركت فارغة عن قصد

Article (7)

المادة (7)

(A) The participation or contribution of nationals of the United Arab Emirates at any time during the existence of the Company shall not be less than ninety five *per cent* (95%) of the share capital of the Company. The expression “**nationals**” shall include natural persons as well as firm partnerships and bodies corporate which are wholly owned by nationals of the United Arab Emirates.

(أ) يجب أن لا تقل مساهمة أو حصة مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة في أي وقت أثناء قيام أو وجود الشركة عن خمسة وتسعين بالمائة (95%) من رأسمال الشركة، وتشمل عبارة "مواطنين" الأشخاص الطبيعيين والمؤسسات التضامنية والاعتبارية المملوكة بالكامل لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة.

(B) No shareholder (except the Government of Dubai or any department or agency or corporate entity thereof) shall at any time following the adoption of these Articles hold shares in the Company exceeding in aggregate ten *per cent* (10%) of the capital of the Company.

(ب) ولا يجوز لأي مساهم في أي وقت بعد إجازة هذا النظام (باستثناء حكومة دبي أو أي دائرة أو وكالة أو كيان معنوي لها) أن يمتلك أسهماً تزيد عن عشرة بالمائة (10%) من رأسمال الشركة.

Article (8)

المادة (8)

(A) The Board of Directors may from time to time make such calls as they think fit upon the shareholders in respect of any monies unpaid on the shares held by them respectively if such monies are not by the conditions of allotment thereof made payable at fixed times, provided that:

(أ) يجوز لمجلس الإدارة من وقت لآخر أن يطلب من المساهمين بالطريقة التي يراها مناسبة أداء أي أموال لم تسدد عن الأسهم التي يملكونها على التوالي ما لم تكن تلك الأموال مستحقة الأداء في تواريخ محددة حسب شروط تخصيص الأسهم بشرط أن:

(i) no call shall be payable at less than one month from the date fixed for payment of the

1. لا يطلب سداد أي مطالبة خلال مدة لا تقل عن شهر واحد

last preceding call;

(ii) the operative date of the call must be announced at least fifteen (15) days previously in two local daily newspapers published in Arabic; and

(iii) each shareholder must receive at least fourteen (14) days' notice specifying the time and place of payment.

Upon such a call, each shareholder shall pay to the Company at the time and place so specified, and in the manner specified by the Board of Directors, the amount called on his shares. The joint holders of any shares shall be jointly and severally liable to pay all calls in respect thereof. A call may be made payable by instalments, and may be postponed, as the Board of Directors may determine.

(B) No shareholder shall be entitled to be paid any dividend or to be present or to vote on any question either personally or by proxy at any General Meeting or upon a poll or to be reckoned in a quorum whilst any call or other sum shall be due and payable to the Company in respect of any of the shares held by him, whether alone or jointly with any other person.

(C) Any shareholder shall be treated as a debtor of the Company in respect of the amount called but unpaid on the shares held by him in the Company. Every unpaid call shall bear interest in favour of the Company at a rate determined by the Board of Directors, from its due date for payment until full settlement thereof. The Board of Directors may attach a share, whether registered in the name of a shareholder either solely or with others, or any dividends from time to time

من تاريخ المطالبة السابقة لها.

2. يعلن عن تاريخ سداد المطالبة قبل حلولها بمدة لا تقل عن خمسة عشر (15) يوماً في صحيفتين محليتين من الصحف اليومية التي تصدر باللغة العربية.

3. يجب أن يتلقى كل مساهم إشعاراً بطلب السداد قبل مدة لا تقل عن أربعة عشر (14) يوماً يحدد فيه زمان ومكان السداد.

يجب على كل مساهم عند المطالبة أن يسدد المبلغ المستحق على أسهمه في الزمان والكيفية التي يحددها مجلس الإدارة. يكون الحملة المشتركون لأي سهم مسؤولين مشتركين بالتضامن والتكافل ومنفردين عن سداد كل القيمة المستحقة عن أسهمهم. ويجوز تقسيط القيمة المستحقة أو تأجيل سدادها حسبما قد يقرره مجلس الإدارة.

(ب) إذا تأخر أي مساهم عن سداد القيمة المستحقة عند المطالبة بها أو عند حلولها للشركة فإنه لا يستحق أرباحاً عن تلك الأسهم التي يمتلكها بمفرده أو بالتضامن مع أي شخص آخر كما لا يحق له حضور الجمعية العمومية والاشتراك في الاقتراع أو الإدلاء بصوته شخصياً أو بالوكالة في أي مسألة، ولا يحتسب حضوره لأغراض النصاب القانوني.

(ج) يعتبر أي مساهم مديناً للشركة بالقيمة التي تمت المطالبة بها، ولم يتم بسدادها، عن الأسهم التي يمتلكها في الشركة. ويخضع كل مبلغ تمت المطالبة به ولم يدفع إلى فائدة تستحق للشركة يحدد نسبتها مجلس الإدارة وذلك عن الفترة من تاريخ الاستحقاق وحتى تاريخ السداد بالكامل. ويجوز لمجلس الإدارة الحجز على الأسهم سواء كان مسجلاً باسم المساهم منفرداً أو متضامناً مع آخرين أو على أي أرباح يعلن عنها من وقت لآخر أو تم دفعها فيما يتعلق بهذا السهم أو العائد

declared or paid in respect of any such share and the proceeds of sale in respect thereof by notifying the shareholder or his estate who failed to pay at the due time, by a registered letter to pay the due payment within thirty (30) days, and in case the shareholder or his estate fails to pay the relevant amount within the due time, the Board of Directors shall be entitled to sell the shares by way of public auction on such terms and in such manner as they may think fit for the interest of the shareholder or his estate who failed to pay and at his own risk without any notice or the taking of any legal proceedings. From the proceeds of sale, priority shall be given to unpaid calls plus interest and costs, and the balance, if any, shall be refunded to the shareholder or his estate. In case the proceeds are not sufficient, the Company may have recourse upon the shareholder's personal property. The Board of Directors may, at any time before completion of any such sale, cancel such sale on such terms and in such manner as the Board of Directors shall think fit.

Article (9)

- (A) The shares of the Company shall be dealt with by the Board of Directors in accordance with the provisions of these (i) Articles of Association, (ii) any Resolution passed by the shareholders, and (iii) applicable rules and regulations of the Authority and the Financial Market where the shares are so listed.
- (B) Payment for any shares of the Company issued in cash may be made in any currency acceptable to the Board of Directors, provided that the same shall

الناتج عن بيعه وذلك بموجب خطاب مسجل للمساهم المتخلف عن السداد في الوقت المحدد أو ورثته للمطالبة بسداد المبلغ المستحق خلال ثلاثين (30) يوماً. وإذا لم يقيم المساهم أو ورثته بسداد المبلغ المستحق في خلال الوقت المحدد يحق لمجلس الإدارة أن يقوم ببيع الأسهم بالمزاد العلني بالشروط والكيفية التي يراها مناسبة لمصلحة المساهم الذي تخلف عن السداد أو ورثته وذلك على مسؤولية المساهم وبدون إخطار أو اتخاذ أي إجراءات قانونية. وتعطى الأولوية من حصيلة البيع لسداد المبلغ المستحق مضافاً إليه الفائدة والمصاريف ويرد ما تبقى عن ذلك - إذا وجد - للمساهم أو ورثته. وفي حال أن حصيلة البيع لم تكن كافية يجوز للشركة أن ترجع بما تبقى على المساهم من أمواله الخاصة. ويجوز لمجلس الإدارة قبل اكتمال هذا البيع أن يقوم بإلغائه بالشروط والكيفية التي يراها مناسبة.

المادة (9)

- (أ) يتم التعامل مع أسهم الشركة بواسطة مجلس الإدارة طبقاً (1) لأحكام النظام الأساسي هذا و(2) لأي قرار صادر عن المساهمين و(3) للوائح والتنظيمات الصادرة عن الهيئة وكذلك السوق المالي المدرجة فيها أسهم الشركة.
- (ب) يكون سداد قيمة أي سهم من أسهم الشركة المصدرة نقداً، بأي عملة مقبولة لمجلس الإدارة على أن تحول إلى العملة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة في ذلك الوقت

be converted into the lawful currency for the time being of the United Arab Emirates at the prevailing rate of exchange and shares shall be issued therefore to the extent that such converted amount shall purchase. In case of a merger, the value of the shares may be paid not in cash (this may include the shares of another company or companies), and the nominal value of the Company's shares shall be expressed only in the local, lawful currency for the time being of the United Arab Emirates.

بالسعر السائد، ويتحدد عدد الأسهم التي تصدر بمقدار ما يسمح بشرائه المبلغ المحول، وفي حالة الاندماج يجوز سداد قيمة السهم بشكل غير نقدي (وقد يشمل ذلك أسهم شركة أو شركات أخرى)، ويجب دائماً تحديد القيمة الاسمية لأسهم الشركة بالعملة المحلية الرسمية السارية عندئذٍ لدولة الإمارات العربية المتحدة.

- (C) Except insofar as otherwise provided by the conditions of issue or by these Articles, any capital raised by the creation of new shares shall be considered part of the original capital and shall be subject to the provisions herein contained with reference to payment of calls and instalments, transfer and transmission, forfeiture, lien, surrender and otherwise and, unless otherwise provided in accordance with these Articles, the new shares shall be ordinary shares.

(ج) ما لم يرد نص مخالف في شروط الإصدار أو في هذا النظام، فيجب أن تعتبر أي زيادة تطراً على رأس المال عبر إصدار أسهم جديدة جزءاً من رأس المال الأصلي وتخضع لأحكام هذا النظام والإجراءات الخاصة بكيفية المطالبة بسداد المطالبات والأقساط والنقل والتحويل وإسقاط الحقوق وحقوق الامتياز والتسليم وغير ذلك. تعتبر الأسهم الجديدة أسهماً عادية ما لم ينص على خلاف ذلك في هذا النظام.

Article (10)

The shareholders shall not be liable for any of the losses and liabilities of the Company except to the extent of the amount (if any) remaining unpaid on the shares which they hold. Their liability cannot be extended without their unanimous consent.

المادة (10)

لا يسأل المساهمون عن أي التزامات تخص الشركة أو خسائر تلحق بها إلا في حدود المبلغ المتبقي غير المدفوع (إن وجد) من قيمة أسهمهم التي يمتلكونها في الشركة، ولا يمكن زيادة نطاق مسؤولية المساهمين إلا بعد موافقتهم بالإجماع على ذلك.

Article (11)

Ownership of a share entails an agreement to be bound by the Articles of Association of the Company and all the Resolutions passed by the

المادة (11)

تشكل ملكية الأسهم موافقة على الالتزام بالنظام الأساسي للشركة وكافة القرارات التي يجيزها المساهمون في الجمعية العمومية.

shareholders in General Meeting.

Article (12)

- (A) A share is indivisible. If title to a share is vested in several heirs or a share is held by several persons, they shall choose one of their number as their representative in dealing with the Company. Such persons are jointly liable from the obligations arising from the title to the share. If such holders fail to agree on the choice of their representative, any of them may resort to the competent court to appoint such representative.
- (B) An attachment order of any competent court on any share in the Company shall be noted in the records of the Company and in the Financial Market where the share is listed, upon the Company being notified of such attachment order.
- (C) The funds of the Company may not be attached due to the debts of a shareholder. However the creditors of the shareholder may attach the shareholder's shares and the profit derived from them.

Article (13)

No one except the registered holder of a share shall have any rights against the Company relating to such share.

Article (14)

- (A) Any sale, transfer, mortgage, pledge or other disposal (together "transfer") of shares in the Company shall comply with the provisions of these Articles of Association, the Commercial Companies Law and the rules and regulations of the Financial Market where the Company shares are listed, and shall be evidenced

المادة (12)

- (أ) السهم غير قابل للتجزئة ومع ذلك إذا آلت ملكية السهم إلى عدة ورثة أو تملكه أشخاص متعددون وجب أن يختاروا من بينهم من ينوب عنهم تجاه الشركة، ويكون هؤلاء الأشخاص مسؤولين بالتضامن عن الالتزامات الناشئة عن ملكية السهم، وفي حال عدم اتفاقهم على اختيار من ينوب عنهم يجوز لأي منهم اللجوء للمحكمة المختصة لتعيينه.
- (ب) إذا صدر أمر من أي محكمة مختصة بالحجز على أي سهم من أسهم الشركة فيجب أن يتم تدوين ذلك في سجلات الشركة وفي السوق المالي الذي تم إدراج الأسهم فيها، عند إبلاغ الشركة بأمر الحجز هذا.
- (ج) لا يجوز الحجز على أموال الشركة نتيجة الديون المترتبة على المساهم. ومع ذلك، يحق لدائني المساهم الحجز على أسهم المساهم وأرباحه الناتجة عنها.

المادة (13)

لا يحق لأي شخص غير صاحب السهم المسجل أن يطالب الشركة بأي حقوق تتعلق بذلك السهم.

المادة (14)

- (أ) يجب أن يتم أي بيع، تنازل، رهن، رهن حيازي أو أي تصرف آخر (وجميعها تعتبر تنازلاً) في أسهم الشركة طبقاً لأحكام النظام الأساسي وقانون الشركات التجارية هذا واللوائح والتنظيمات الصادرة عن السوق المالي التي أدرجت بها أسهم الشركة، كما يجب إثباته بالقيود في سجل خاص في مقر الشركة ويعرف باسم "سجل الأسهم"

by entry in a special register kept by the Company known as the “**Share Register**” at the relevant Financial Market. No transfer shall be considered valid unless it satisfies the requirements of this Article.

يحفظ في السوق المالي المعني. ولا يعتبر أي تنازل نافذا ما لم يستوف متطلبات هذه المادة.

- (B) In the case of the death of a shareholder, the legal representatives of the deceased (where the deceased was the sole holder), or his survivor or survivors (where he was a joint holder) shall be the only persons recognised by the Company as having any title to or interest in the shares of the deceased and shall be entitled to the same dividends and other advantages to which the deceased was entitled and, after being registered as shareholders of the Company and, subject to the provisions of these Articles of Association, the Commercial Companies Law and rules and regulations of the relevant Financial Market, shall be entitled to the same rights as a shareholder in the Company as the deceased previously enjoyed in respect of such shares; but nothing herein contained shall be deemed to release the estate of a deceased joint holder from liability in respect of any share which had been jointly held by him and any other person.

(ب) في حالة وفاة أحد المساهمين، فإن الشركة لا تعترف إلا بالممثلين القانونيين للمتوفى (في حالة ما إذا كان المتوفى هو المالك الوحيد للسهم) أو الشريك الذي لا يزال على قيد الحياة (في حالة كون المتوفى مساهماً شريكاً مع غيره) باعتبارهم أصحاب الحق أو المصلحة الوحيديين في أسهم المتوفى، وتكون لهم نفس حصة توزيعات الأرباح وغيرها من المنافع التي كان يستحقها المتوفى، وتكون لهم بعد أن يتم تسجيلهم كمساهمين في الشركة و، وفقاً لأحكام هذا النظام الأساسي وقانون الشركات التجارية واللوائح والتنظيمات الصادرة عن السوق المالي المعني، نفس حقوق المساهم في الشركة الذي كان يتمتع بها المتوفى بالنسبة لنفس الأسهم. ولا تعفى تركة المتوفى المساهم بالاشتراك من أي التزام يخص أي سهم كان يملكه بالاشتراك مع أي شخص آخر.

- (C) Any person becoming entitled to any shares in the Company in consequence of the death or bankruptcy of any shareholder or pursuant to any attachment order of any competent court shall, upon such evidence being produced as may be required by the relevant Financial Market and, subject to the provisions of these Articles of Association, the Commercial Companies Law and the rules and regulations of the

(ج) ومع مراعاة أحكام هذا النظام وقانون الشركات التجارية واللوائح والتنظيمات الصادرة عن السوق المالي المعني، وبعد تقديم الإثباتات التي يطلبها السوق المالي المعني، فإنه يحق لأي شخص يصبح مستحقاً لأي أسهم في الشركة نتيجة موت أو إفلاس أي مساهم أو بموجب أمر حجز صادر عن أي محكمة مختصة، أن يختار بين أن يسجل تلك الأسهم باسمه أو أن يسجلها باسم شخص آخر يختاره ويحدده.

relevant Financial Market, elect either himself to be registered as the holder of any such share or to have some person nominated by him registered as transferee thereof.

- (D) Each share in the Company shall be indivisible and shall entitle the shareholder only to a *pro rata* share without distinction in the realised net assets of the Company in a liquidation and in all dividends and other distributions paid or made by the Company to the shareholders.
- (E) The transferor shall be deemed to remain the holder of the share until the transferee is duly entered in the Share Register maintained pursuant to these Articles of Association in respect thereof.
- (F) Except to the extent and for the purposes permitted by law, the funds of the Company shall not be used for the purchase of its own shares and the Company shall not offer any financial assistance whether direct or indirect for the purpose of purchasing shares in, or stocks or debentures of the Company.
- (د) لا يجوز تجزئة أي أسهم من أسهم الشركة، ويحق للمساهم - وبدون تمييز - أن يحصل فقط على حصة نسبية في حالة تحويل موجودات الشركة إلى نقود عند التصفية وفي كل دفع لأرباح الأسهم وأي مبالغ أخرى توزعها الشركة على المساهمين.
- (هـ) يظل المتنازل مالكا للأسهم التي تنازل عنها حتى يتم قيد اسم المتنازل إليه في سجل الأسهم المنظم بموجب هذا النظام الأساسي.
- (و) لا يجوز استخدام أموال الشركة لشراء أسهمها إلا في حدود المدى والغرض الذي يجيزه القانون، ولا يجوز للشركة أن تعرض مساعدات مالية من أي نوع، بصورة مباشرة أو غير مباشرة لغرض شراء أسهم في الشركة أو حصص سهمية أو سندات دين للشركة.

Article (15)

The heirs or the creditors of a shareholder shall not under any circumstances be entitled to demand putting seals on the Company's books or property nor demand the division of the same nor the sale of its property if it is not capable of division nor interfere in any way in the Company's management. They must, when claiming their rights, rely on the Company's final accounts and the Resolutions of General Meetings.

المادة (15)

لا يجوز لورثة المساهم أو دائنيه في أي حالة كانت أن يطلبوا منع التصرف بدفاتر الشركة أو بممتلكاتها ولا أن يطلبوا قسمتها أو بيعها جملة إن لم تكن قابلة للقسمة ولا أن يتدخلوا بأي طريقة كانت في إدارة الشركة ويجب عليهم لدى استعمال حقوقهم الاعتماد على الحسابات الختامية للشركة وقرارات الجمعية العمومية.

المادة (16)

Article (16)

The Company shall pay the dividend due on each share to the holder thereof entered in the Share Register on the date as stated in the rules and regulations of the Authority for the time being in force and as determined by the General Meeting which resolved upon the distribution of such dividend. The said holder shall have the sole right to such dividend whether paid in cash or *in specie*.

تدفع الشركة الأرباح المستحقة على كل سهم للمساهم المسجل بهذه الصفة في سجل الأسهم حسب اللوائح والتنظيمات الصادرة عن الهيئة والسارية وقت التنفيذ ووفقاً لما تقره الجمعية العمومية التي قررت ذلك، ويكون للمساهم المذكور وحده الحق في هذه الأرباح سواء كانت نقدية أو عينية.

المادة (17)

Article (17)

- (A) Upon the recommendation of the Board of Directors, and subject to the approval of the Authority (and any terms and conditions the Authority may stipulate), the authorized share capital of the Company may be increased by a Special Resolution, up to an amount not in excess of two times the issued share capital of the Company.
- (B) Upon the recommendation of the Board of Directors and, if an increase in the authorized share capital is required, subject to the approval of the Authority (and any terms and conditions the Authority may impose), the Company may increase its issued share capital pursuant to an authority to allot granted by a General Meeting ("**Authority to Allot**") authorising the Board of Directors to issue new shares or bonds convertible into shares with the same nominal value as the shares already issued up to any aggregate nominal amount, within the limit of the authorized share capital, and subject to any terms specified in the Authority to Allot and, subject to the provisions of the Commercial Companies Law, at such time or times as the Board of Directors may determine. On any such increase of

(أ) بناء على توصية مجلس الإدارة وبعد موافقة الهيئة (وأي أحكام وشروط قد تفرضها الهيئة)، يجوز زيادة رأسمال الشركة المصرح به بموجب قرار خاص، إلى مبلغ لا يزيد عن ضعف رأس المال المصدر للشركة.

لا يجوز إصدار الأسهم الجديدة مقابل ما يقل عن قيمتها الاسمية وإذا تم إصدارها بمقابل أكثر من ذلك أضيف الفرق إلى الاحتياطي القانوني ولو جاوز بذلك نصف رأس المال المساهم للشركة. وتكون أي زيادة رأس المال أو تخفيض له بقرار خاص وبعد الحصول على موافقة الهيئة صادر من الجمعية العمومية للمساهمين بناء على اقتراح مجلس الإدارة في الحالتين وبعد سماع تقرير مدقق الحسابات في حالة التخفيض، وعلى أن يبين في حالة الزيادة مقدارها وتكاليف الإصدار وحق المساهمين القدامى في أولوية الاكتتاب في هذه الزيادة وبين في حالة التخفيض مقدار هذا التخفيض وكيفيه تنفيذه

بناء على توصية مجلس الإدارة، وفي حال كان مطلوباً زيادة رأس المال المصرح به، بعد موافقة الهيئة (وأي أحكام وشروط قد تفرضها الهيئة)، يجوز للشركة زيادة

share capital pursuant to an Authority to Allot, the shareholders shall have priority (“**Pre-emption Rights**”) in subscribing for the shares to which such Authority to Allot relates in proportion to their respective holdings of shares existing at the date specified in such Authority to Allot. Notwithstanding the foregoing, the Company may dis-apply Pre-emption Rights in accordance with the provisions of Commercial Companies Law permitting such dis-application.

رأسمالها بموجب قرار حقوق الأولوية تتم الموافقة عليه في اجتماع الجمعية العمومية (“**حقوق الأولوية**”) يفوض مجلس الإدارة بإصدار أسهم جديدة أو سندات يمكن تحويلها إلى أسهم بنفس القيمة الاسمية للأسهم الموجودة ضمن حدود رأس المال المصرح به، ومع مراعاة أي شروط مبينة في حقوق الأولوية و، مع مراعاة أحكام قانون الشركات التجارية، في أي وقت أو أوقات قد يحددها مجلس الإدارة. وفي حال زيادة رأس المال بموجب حقوق الأولوية يكون للمساهمين الأولوية في الاكتتاب في الأسهم (“**حقوق الأولوية في الأسهم**”) التي تتعلق بها حقوق الأولوية وذلك بنسبة ما يملكونه من أسهم في التاريخ المحدد في حقوق الأولوية. وبالرغم من ذلك، يجوز للشركة عدم تطبيق مبدأ حقوق الأولوية في الأسهم وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الذي يجيز الامتناع عن مثل هذا التطبيق.

(C) New shares shall not be issued in an amount less than their nominal value. Subject to obtaining the prior approval of the Authority, the Company may issue new shares at a premium to their nominal value if the shareholders resolve to do so by way of Special Resolution. Such premium will be added to the legal reserve, even if the reserve exceeds fifty *per cent* (50%) of the capital thereby.

(ج) لا يجوز إصدار الأسهم الجديدة مقابل ما يقل عن قيمتها الاسمية. وبحق للشركة، بعد الحصول على موافقة مسبقة من الهيئة، إصدار أسهم جديدة بقيمة تعادل القيمة الاسمية، وذلك في حال توصل المساهمون إلى القيام بذلك بموجب إصدار قرار خاص. وستتم إضافة هذه القيمة إلى الاحتياطي القانوني، حتى فيما لو زاد حجم الاحتياطي عن نسبة (50%) من رأس مال الشركة.

(D) A Resolution to increase the issued share capital shall state the amount of such increase and the price of the new shares. The Company shall publish such information relating to Pre-emption Rights as required by the Commercial Companies Law and the Authority.

(أ) (د) يكون تخفيض رأسمال الشركة المساهم والمصرح به بعد الحصول على موافقة الهيئة والسلطات المختصة بقرار خاص صادر من الجمعية العمومية للمساهمين بناء على اقتراح مجلس الإدارة وبعد سماع تقرير مدقق الحسابات.

ينبغي أن يبين قرار زيادة رأس مال الشركة المصدر مقدار

الزيادة وسعر إصدار الأسهم الجديدة. تقوم الشركة بنشر المعلومات ذات الصلة بحقوق الأولوية في الأسهم على النحو المنصوص عليه في قانون الشركات التجاري والهيئة.

- (هـ) باستثناء ما هو منصوص عليه بغير ذلك في شروط الإصدار أو هذا النظام الأساسي، فإن أي رأسمال تمت زيادته عن طريق إصدار أسهم جديدة سوف يعتبر أنه جزء من رأس المال الحالي ويكون خاضعاً للأحكام المتضمنة في هذا النظام بشأن دفع مطالبات السداد والأقساط وإسقاط الحقوق وحق الحجز والتسليم والتحويل والنقل والتصويت وغير ذلك.
- (و) مع مراعاة حكم المادة (207) من قانون الشركات التجارية وقانون المصرف المركزي وهذا النظام، يجوز للشركة، بقرار خاص يتخذ في اجتماع الجمعية العمومية وبموافقة الهيئة تعديل عقد التأسيس بحيث يتم:
- (أ) توحيد وتجزئة رأسمال الشركة إلى أسهم بمبالغ أكبر من الأسهم الحالية.
- (ب) تجزئة أسهم الشركة إلى أسهم بمبالغ أصغر مما هو محدد في عقد تأسيس الشركة.
- (ز) يجوز للشركة، بناء على توصية من مجلس الإدارة، أن تلجأ بموجب قرار خاص إلى رسملة أي جزء من حسابات احتياطي الشركة أو حساب الأرباح والخسائر وطرحه للتوزيع على المساهمين الذين يحق لهم الحصول على تلك التوزيعات، في حال تم دفعها على شكل توزيعات أرباح بنفس النسب، بشرط عدم دفع تلك الأرباح نقداً، ولكن تدفع بالكامل عن طريق أسهم الشركة غير المصدرة، ويتم تخصيصها
- (E) Except so far as otherwise provided by the conditions of issue or by these Articles, any capital raised by the creation of new shares, shall be considered as part of the existing capital, and shall be subject to the provisions herein contained with reference to the payment of calls and instalments, forfeiture, lien, surrender, transfer and transmission, voting and otherwise.
- (F) Subject to the provisions of Article 207 of the Commercial Companies Law, the Central Bank Law and these Articles, the Company may, by a Special Resolution, and on approval of Authority, amend the Memorandum of Association so as to:
- (a) consolidate and divide its share capital into shares of larger amounts than its existing shares; and
- (b) sub-divide its shares into shares of smaller amount than is fixed by the Memorandum of Association of the Company.
- (G) The Company may, on the recommendation of the Directors, resolve by way of Special Resolution, that any part of the Company's reserve accounts or profit and loss account be capitalised and set free for distribution amongst the shareholders, who would have been entitled thereto if distributed by way of dividend in the same proportions, on condition that the same be not paid in cash but be applied in paying up in full un-issued shares of the Company to be allotted to, and

distributed credited as fully paid up amongst, such shareholders in the proportions aforesaid.

- (H) The share capital of the Company may be decreased only in those circumstances set out in the Commercial Companies Law. If such circumstances are established, and the Board of Directors considers a reduction in the Company's share capital to be desirable, then only the methods set out in the Commercial Companies Law may be employed to achieve such purpose, and the Board of Directors shall follow the procedures set out in the Commercial Companies Law. Irrespective of the method employed to decrease the share capital, the share capital may not be decreased without the approval of the Authority and a Special Resolution passed at a General Meeting at which the report of the Auditor upon such proposed decrease shall be heard.

وتوزيعها وإيداعها على أنها أسهم مدفوعة بالكامل على هؤلاء المساهمين بالنسب المذكورة أعلاه.

(ح) لا يجوز خفض رأس مال الشركة إلا في ظل الظروف المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية. وفي حال طرأت مثل تلك الظروف، وارتأى مجلس الإدارة أنه من الأفضل خفض رأس مال الشركة، عندئذ يسمح فقط بتطبيق طريقة خفض رأس المال المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية لتحقيق هذا الغرض، ويتعين على مجلس الإدارة اتباع الإجراءات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية. وبصرف النظر عن الطريقة المستخدمة لخفض رأس المال، لا يجوز خفض رأس المال دون الحصول على موافقة من الهيئة وبقرار خاص صادر عن اجتماع الجمعية العمومية الذي يتعين خلاله الاستماع إلى تقرير المدققين بشأن هذا الخفض المقترح.

Part Three Debentures

Article (18)

Subject to the Commercial Companies Law and the requirements of the Authority and the Central Bank, the Company may issue stocks and debentures of any kind whatsoever with or without security and on such other terms by passing a Special Resolution to do so. The Special Resolution must state the value or debentures or the classes of debentures and the conditions of issue and whether they can be converted into shares. It is permissible for the amount of such debentures from time to time to exceed the amount of the Company's share

الباب الثالث

في سندات القرض

المادة (18)

مع مراعاة قانون الشركات التجارية ومتطلبات الهيئة والمصرف المركزي، يجوز للشركة إصدار سندات أو مجموعات سندات من أي نوع، مهما تكن، وبضمان أو بدون ضمان وطبقاً للشروط الأخرى المحددة بموجب إصدار قرار خاص للقيام بذلك. ويجب أن يشير القرار الخاص إلى قيمة السندات أو مجموعات السندات وشروط إصدارها ومدى قابليتها للتحويل إلى أسهم. ويجوز لسندات الدين التي تكون قائمة من وقت لآخر أن تتجاوز رأس المال للشركة.

capital.

Part Four The Board of Directors

Article (19)

- (A) The management of the Company shall vest in a Board of Directors consisting of an odd number of not less than five (5) members and not more than nine (9) members, who will be elected by Ordinary Resolution at a General Meeting of the Company conducted by secret ballot.
- (B) The Company shall maintain a suitable balance between executive, non-executive and independent directors. At least one third of the Directors must be independent, and the majority of the directors must be non-executives who have the professional qualifications that benefit the company. In all cases, it must be taken into consideration, while selecting the non-executive directors, that they can give the Company adequate time and interest, and that such membership is not in conflict with other concerns of the Director. Directors are eligible for re-election at the end of their term.
- (C) Each shareholder shall have a number of votes equal to the number of shares in his possession, and he may give his vote in favour of one nominee for the Board or for a number of nominees he selects. In no case the number of votes he casts should exceed the number of shares he owns.
- (D) The Board of Directors shall have due regard to internationally accepted

الباب الرابع مجلس إدارة الشركة

المادة (19)

- (أ) يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مشكل من عدد فردي لا يقل عن خمسة (5) أعضاء، ولا يزيد عن تسعة (9) أعضاء، بحيث يتم انتخابهم بموجب قرار عادي صادر من الجمعية العمومية للشركة عن طريق الاقتراع السري.
- (ب) يتعين على الشركة أن تراعي في تشكيل مجلس الإدارة التوازن المناسب بين الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين والأعضاء المستقلين، بحيث يكون ثلث الأعضاء على الأقل من الأعضاء المستقلين، وتكون الأغلبية للأعضاء غير التنفيذيين الذين يجب أن يتمتعوا بخبرات ومهارات فنية بما تعود بالمصلحة على الشركة، وفي جميع الأحوال يتعين عند اختيار الأعضاء غير التنفيذيين للشركة مراعاة أن يكون العضو قادراً على تخصيص الوقت والاهتمام الكافيين لعضويته وألا تمثل هذه العضوية تعارضاً مع مصالح أخرى له، ويجوز إعادة انتخاب الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم.
- (ج) يكون لكل مساهم عدد من الأصوات يساوي عدد الأسهم التي يملكها، بحيث يقوم بالتصويت بها لمرشح واحد لعضوية مجلس الإدارة أو توزيعها بين من يختارهم من المرشحين على أن لا يتجاوز عدد الأصوات التي يمنحها للمرشحين الذين اختارهم عدد الأصوات التي بحوزته بأي حال من الأحوال.
- (د) يراعي مجلس الإدارة بدقة المبادئ المقبولة عالمياً الخاصة

principles of good corporate governance for financial institutions and the principles of the Corporate Governance Code issued by the Authority and the Circular, in order to respect the principles of good corporate governance.

بحوكمة الشركات بشأن المؤسسات المالية وضوابط
حوكمة الشركات الصادرة عن الهيئة والتعميم الخاص
بضرورة مراعاة ضوابط حوكمة الشركات.

(E) In all cases, the majority of the members of the Board of Directors must be nationals of the United Arab Emirates.

(هـ) في جميع الأحوال يجب أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة.

(F) If at any time the majority of the Directors are not nationals of the United Arab Emirates then, within three (3) months of the occurrence of that event, the constitution of the Board of Directors shall be changed so as to ensure that the majority of the Directors are nationals of the United Arab Emirates, failing which, all decisions of the Board of Directors after the expiration of such three (3) month period shall be void.

(و) إذا أصبحت أغلبية أعضاء مجلس الإدارة في أي وقت من الأوقات من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، فيجب أن يعدل تشكيل مجلس الإدارة خلال ثلاثة (3) أشهر من حدوث تلك الحالة بحيث تصبح أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة. وإلا، فإن كل قرارات مجلس الإدارة التي صدرت بعد مضي فترة الثلاثة (3) أشهر المذكورة تصبح لاغية.

(H) Subject to the provisions of Article 143 of the Commercial Companies Law, the Company may from time to time by Ordinary Resolution increase or reduce the number of Directors referred to in Article 19(A) of these Articles of Association as the Company shall deem fit.

(ز) مع مراعاة المادة (143) من قانون الشركات التجارية يجوز للشركة من وقت لآخر وبموجب قرار خاص أن تزيد أو تخفض عدد أعضاء مجلس الإدارة المشار إليه في المادة 19(أ) من هذا النظام الأساسي بالقدر الذي تراه مناسباً.

Article (20)

المادة (20)

(A) Each member of the Board of Directors shall hold office for a term expiring not later than at the conclusion of the third Annual General Meeting following the Annual General Meeting at which he is elected. Upon such expiry, the provisions of Article (19) (A) hereof shall apply. Each member whose term of office has expired shall be eligible for re-appointment.

(أ) يتولى كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة منصبه لمدة لا تزيد عن تاريخ انتهاء اجتماع الجمعية العمومية السنوي الثالث الذي يلي اجتماع الجمعية العمومية السنوية الذي يتم انتخابه فيه، وعند انتهاء هذه المدة تطبق الأحكام المشار إليها في المادة 19 (أ) من هذا النظام ويكون كل عضو تنتهي مدته قابلاً للانتخاب مرة أخرى.

(B) The Board of Directors may appoint a person to occupy a vacancy, provided

(ب) يجوز لمجلس الإدارة تعيين شخص لملء منصب شاغر

that such appointment shall be placed before the General Meeting at its first meeting following such appointment to resolve to approve such appointment or appoint others. In case the vacancies during the year amount to one quarter or more of the number of the Board of Directors, then the shall call a General Meeting to convene, within thirty (30) days from the date of the last vacated office, to confirm or appoint by Ordinary Resolution other persons to fill such vacancies.

في المجلس بشرط أن يعرض هذا التعيين على الجمعية العمومية في اجتماعها الأول الذي يلي هذا التعيين لإقرار والتصديق عليه أو تعيين غيره. وإذا بلغت المناصب الشاغرة أثناء العام ربع عدد أعضاء المجلس أو أكثر يجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية للانعقاد خلال ثلاثين (30) يوما من تاريخ خلو آخر منصب وذلك لتثبيت أو تعيين، بموجب قرار عادي، أشخاص آخرين لملء هذه المناصب الشاغرة.

(C) Any Director so appointed to fill a casual vacancy shall, subject to the approval of such appointment by the General Meeting, hold office for the remainder of the period during which the Director who created the casual vacancy would otherwise have held office, and shall be eligible for re-election.

(ج) ويتولى عضو مجلس الإدارة المعين بهذه الكيفية لملء شاغر عرضي، بشرط موافقة الجمعية العمومية على هذا التعيين، منصبه للفترة المتبقية من مدة المنصب، ويكون قابلاً للانتخاب مرة أخرى.

(D) No person may be appointed or elected as a Director of the Company until such person acknowledges in writing his acceptance of the nomination, provided that such acknowledgement includes a disclosure of any activity conducted directly or indirectly by such person in competition of the business of the Company and of the names of the companies and establishments where such person works or is a director.

(د) لا يجوز تعيين أو انتخاب أي شخص عضواً بمجلس إدارة الشركة إلا بعد أن يقر كتابة بقبول الترشيح، على أن يتضمن الإقرار الإفصاح عن أي عمل يقوم به بصورة مباشرة أو غير مباشرة يشكل منافسة للشركة وأسماء الشركات والمؤسسات التي يزاوّل العمل فيها أو يشغل عضوية مجالس إدارتها.

Article (21)

المادة (21)

(A) The Board of Directors shall from time to time elect a Chairman and may elect two Vice Chairmen from the members of the Board of Directors. The Chairman and the Vice Chairmen must be nationals of the United Arab Emirates. The Board of Directors may also elect a Managing Director. Any appointment of the

(أ) يقوم مجلس الإدارة من وقت لآخر بانتخاب رئيس ونائبي رئيس من بين أعضائه على أن يكون الرئيس والنائبان من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة. يحق لمجلس الإدارة كذلك انتخاب العضو المنتدب. إن أي تعيين عن طريق رئيس مجلس الإدارة أو نائب رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب يتطلب الحصول على موافقة مسبقة من

المصرف المركزي، وإشعار الهيئة بذلك.

Chairman, Vice Chairman or Managing Director shall require prior the approval of the Central Bank, and the Authority shall be notified of such appointment.

- (B) The Chairman of the Board of Directors shall represent the Company before the Courts and shall execute all the resolutions passed by the Board of Directors.
- (ج) ويمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة أمام المحاكم وعليه تنفيذ جميع القرارات التي يصدرها مجلس الإدارة.
- (C) In the absence of the Chairman for whatever reason, the Vice Chairman shall act as chairman at meetings of the Board of Directors.
- (ج) في حال غياب الرئيس لأي سبب من الأسباب، يقوم بدور الرئيس نائب الرئيس خلال اجتماعات المجلس.

Article (22)

المادة (22)

Subject to Article (23) (B), the Board of Directors may delegate any of their powers to any person (including but without limitation any individual Director) or Committee as they may think fit and such person or Committee aforesaid shall in the exercise of the powers so delegated conform to any regulations which may be imposed by the Board of Directors.

مع مراعاة المادة 23 (ب)، يجوز لمجلس الإدارة أن يفوض أيًا من الصلاحيات المخولة له إلى أي شخص آخر (بما في ذلك - ودون حصر - أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة) أو إلى لجنة حسبما يراه مناسباً، وعند ممارسة أي من السلطات المخولة بهذه الكيفية، يجب على ذلك الشخص أو تلك اللجنة التقيد بأي لوائح يفرضها عليهم المجلس.

Article (23)

المادة (23)

- (A) The Board of Directors shall have all such powers and shall be entitled to do all such acts and things on behalf of the Company as the Company is authorised to do in order to carry out its obligation to manage the Company and to achieve its objectives. Such powers shall not be limited, unless stipulated in the Commercial Companies Law or specified in these Articles of Association or by a Resolution of the General Meeting. Such powers shall include (without prejudice to the generality of the foregoing) to borrow such monies and for such periods as the Board of Directors may deem fit in the interests of the Company for the promotion of the

(أ) يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بجميع الصلاحيات ويكونون مخولين للقيام بكافة الأعمال والأشياء نيابة عن الشركة حسبما هو مصرح للشركة القيام به حتى تتمكن من القيام بالتزاماتها وتحقيق أغراضها وتكون هذه الصلاحيات غير مقيدة إلا في حدود ما هو منصوص عليه في قانون الشركات التجارية أو ما هو محدد في هذا النظام أو بقرار من الجمعية العمومية. وتشمل تلك الصلاحيات (ودون الإخلال بعمومية ما سبق ذكره)، قيام مجلس الإدارة باقتراض أي أموال ولأي فترة زمنية حسبما يراه مناسباً لمصلحة الشركة بهدف تحقيق الأهداف والمصالح المرتبطة بها، وقيامه أيضاً ببيع أو رهن أو إجراء أي قيود على التزامات الشركة وممتلكاتها (المنقولة وغير المنقولة)

objects and interests thereof and to sell or mortgage or charge its undertaking, property (moveable and immovable), assets and uncalled capital, if any, or any part thereof and to issue debentures and debenture stock, whether or not as security for any debt, liability or obligation of the Company or of any third party, and other securities, and to release or enter into any compromise or arrangement with debtors of the Company, or to enter into any legal or arbitration proceedings or compromise or settle the same. The Company shall be bound by the acts of the Directors within the limits of their authority.

- (B) The Board of Directors shall decide the regulations relating to financial and administrative affairs, personnel affairs and their financial entitlements. The Board of Directors may also decide on any special by-law regulating its business, meetings, powers and responsibilities.
- (C) A Director who in any way has a common interest or conflict of interest in relation to a contract or proposed contract or arrangement with the Company shall declare the nature of his interest at a meeting of the Board of Directors and record the nature of such interest in the minute book referred to in Article (26) (D) hereof. The Director may not vote on the resolution concerning such contract or arrangement.
- (E) The Board of Directors of the Company, after consulting the executive management of the Company, shall issue an internal control system for the purpose assessing the methods and procedures of the management of risks

وأصولها وكذلك رأسمالها غير المدفوع، إذا وجد، أو أي جزء مما ذكر وإصدار سندات دائنة أو سندات سواء كانت كضمان لأي دين أو التزام أو تعهد من الشركة أو من الغير أو أي ضمانات أخرى، والتنازل أو الدخول في أي نوع من المصالحة أو التسوية مع مديني الشركة أو الدخول في أي إجراءات قانونية أو إجراءات تحكيم، مصالح أو تسوية ما ذكر. وتلتزم الشركة بتصرفات أعضاء مجلس الإدارة التي قاموا بها في حدود صلاحياتهم.

(ب) ويضع مجلس الإدارة اللوائح المتعلقة بالشؤون الإدارية والمالية وشؤون الموظفين ومستحقاتهم المالية، كما يجوز لمجلس الإدارة أن يضع أي لائحة خاصة بتنظيم أعماله واجتماعاته وسلطاته ومسؤولياته.

(ج) يجب على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة أن يكشف للمجلس عند اجتماعه عن أي مصالح مشتركة أو تعارض مصالح له في أي تعاقد أو ترتيبات مع الشركة سواء كان العقد أو الترتيبات موجودة أو مقترحة ويجب أن يسجل ذلك في محضر الجلسات المشار إليه في المادة (26) (د) من هذا النظام. لا يحق لعضو مجلس الإدارة التصويت على أي قرار يتعلق بذلك التعاقد أو الترتيبات.

(د) يصدر مجلس إدارة الشركة بعد التشاور مع الإدارة التنفيذية بالشركة نظام للرقابة الداخلية يهدف إلى وضع تقييم لوسائل وإجراءات إدارة المخاطر في الشركة وتطبيق قواعد الحوكمة فيها على نحو سليم.

in the company as well as the proper application of governance therein.

- (F) Subject to Article 23(C), Article 27 (C), (D) and (E) applicable law and any requirements of the Authority and the Central Bank, a Director may hold any other office or place of profit under the Company (other than the office of Auditor) in conjunction with his office of Director for such period and on such terms (as to remuneration and otherwise) as the Board of Directors may determine, and no Director shall be disqualified by his office from contracting with the Company either with regard to his tenure of any such other office or place of profit or as vendor, purchaser or otherwise howsoever, nor shall any such contract or any contract or arrangement entered into by or on behalf of the Company in which any Director is in any way interested (not being a contract or arrangement for which the approval of the Company at a General Meeting is by law required to be obtained and has not been so obtained) be liable to be avoided nor shall any Director so contracting or being so interested be liable to account to the Company for any profit realised from any such contract or arrangement by reason of such Director holding that office or of the relationship thereby established.
- (G) Subject to Article 23(C), Article 27 (C), (D) and (E), applicable law and any requirements of the Authority and the UAE Central Bank, a Director may act by himself or for his firm in a professional capacity for the Company and he and his firm shall be entitled to remuneration for professional services as if he were not a Director; provided that
- (هـ) مع مراعاة المادة 23 (ج) والمادة 27 (ج) و(د) و(هـ) والقانون المطبق وأي متطلبات للهيئة والمصرف المركزي يجوز لعضو مجلس الإدارة أن يشغل وظيفة أو يؤدي عملاً آخر مدراً للربح بالشركة (باستثناء وظيفة المدقق) بالإضافة إلى وظيفته كعضو مجلس إدارة وذلك للمدة وبالشروط (بالنسبة للمكافآت وغيرها) التي يقررها مجلس الإدارة، ولا يجوز تجريد أي عضو في مجلس الإدارة من أهلية التعاقد مع الشركة بسبب توليه أي وظيفة أو عمل كهذا بالشركة أو بوصفه بائعاً أو مشترياً أو خلافه مهما كان، ولا يجوز إبطال أي عقد أبرم عن طريق الشركة أو نيابة عنها بسبب وجود مصلحة فيه لأي عضو مجلس إدارة (على أن لا يكون من العقود أو الترتيبات التي يتطلب القانون فيها الحصول على موافقة الجمعية العمومية للشركة ولم يتم الحصول على تلك الموافقة) كما ولا يكون أي عضو مجلس إدارة مسؤولاً أمام الشركة عن أي ربح يعود عليه من أي عقود أو ترتيبات لمجرد أن ذلك العضو يشغل المناصب أو صارت له تلك العلاقة.
- (و) مع مراعاة المادة 23 (ج)، والمادة 27 (ج) و(د) و(هـ) والقانون المطبق وأي متطلبات للهيئة ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أن يقوم بأي عمل للشركة بنفسه أو نيابة عن مؤسسته بصفة مهنية وأن يتقاضى هو أو مؤسسته مكافأة نظير تلك الخدمات المهنية بصرف النظر عن كونه

nothing herein contained shall authorise a Director or his firm to act as Auditor of the Company.

عضواً بمجلس الإدارة، على أنه لا يوجد هنا أي نص أو مادة تجيز قيام عضو مجلس الإدارة أو مؤسسته بالعمل كمدقق حسابات بالشركة.

Article (24)

The Chairman shall be the chairman of the Company and shall be entitled to represent the Company in the Courts. In the Company's relations with third parties the Chairman's signature on any document shall be deemed to be the signature of the entire Board of Directors. The Chairman shall implement the decisions of the Board of Directors and comply with its recommendations. The Chairman may from time to time and at any time delegate part of his powers to any other member of the Board of Directors. The Board of Directors may not delegate to the Chairman all the powers of the Board absolutely.

المادة (24)

يكون رئيس مجلس الإدارة هو رئيس الشركة ويحق له تمثيل الشركة في المحاكم. وفيما يتعلق بعلاقات الشركة مع الغير فإن توقيع رئيس مجلس الإدارة على أي مستند يعتبر هو توقيع كافة أعضاء مجلس الإدارة. وعلى رئيس مجلس الإدارة تنفيذ قرارات المجلس والتفويض بتوصياته. ويجوز لرئيس المجلس من وقت لآخر تفويض بعض من سلطاته لأي عضو آخر من أعضاء مجلس الإدارة. ولا يحق لمجلس الإدارة تفويض رئيس مجلس الإدارة بجميع صلاحيات المجلس كلياً.

Article (25)

The Board of Directors shall meet at the main office of the Company or at such other place as the Directors shall agree whenever it deems necessary not less than once every two (2) months upon a written request from the Chairman or at the written request of at least two thirds of the members of the Board of Directors. The request for a Board meeting shall be made at least one (1) week prior to the proposed date of the meeting, together with a description of the agenda for the proposed meeting. A member of the Board shall have the right to add any matters that he deems suitable or necessary for discussion to the agenda. The Board of Directors shall meet for the despatch of business, adjourn and otherwise regulate its meetings as it thinks fit.

المادة (25)

يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته في المركز الرئيسي للشركة أو في أي مكان آخر يوافق عليه أعضاء المجلس لما لا يقل عن مرة واحدة كل شهرين (2) بناءً على طلب خطي من رئيس مجلس الإدارة أو على طلب خطي من ما لا يقل عن ثلثي أعضاء مجلس الإدارة. يتعين تقديم طلب عقد اجتماع لمجلس الإدارة قبل مدة لا تقل عن أسبوع واحد (1) من الموعد المقترح لعقد الاجتماع وذلك مع وصف لجدول أعمال الاجتماع المقترح. يحق لكل عضو مجلس إدارة إضافة أي أمور يعتبرها مناسبة أو ضرورية للمناقشة على جدول الأعمال. يجتمع مجلس الإدارة لتصرف الأعمال أو لتأجيلها أو بخلاف ذلك تنظيم اجتماعاته حسبما يراه مناسباً.

المادة (26)

Article (26)

- (A) A meeting of the Board of Directors shall not be valid unless all the Directors are invited and the meeting is attended by the majority of Board members. In the absence of the Chairman and Vice Chairman, the attending members of the Board of Directors shall elect from amongst themselves, the chairman of the meeting (who shall be entitled to exercise the powers conferred by these Articles on the Chairman of the Company). A Director may delegate another Director to vote in his place and, in such case, the Director so delegated shall have two votes. A Director may not be a delegate for more than one other Director, and such delegating Director shall not count towards the quorum for the relevant meeting.
- (B) Resolutions passed at meetings of the Board of Directors shall be by a majority vote of the Directors present in person or by their respective delegates. In case of an equality of votes, the Chairman (or the Vice Chairman, being the chairman of the meeting) shall have a casting vote. Votes may be cast only by members present in person or by their respective delegates and may not be sent by post or otherwise.
- (C) Subject to Article 23 (B), the Board of Directors may pass resolutions by circulation.
- (D) A special register shall be prepared and kept wherein the Minutes of the Board of Directors shall be entered and signed by the members present and the Company Secretary. Any objecting member shall evidence his objection in the Minutes.
- (أ) لا يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحاً إلا بعد دعوة أعضاء مجلس الإدارة للاجتماع وحضور أغلبية أعضاء مجلس الإدارة. وفي حال غياب رئيس المجلس أو نائب رئيس المجلس، يختار مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً للاجتماع (الذي يكون له الحق بممارسة الصلاحيات الممنوحة بموجب هذا النظام إلى رئيس الشركة). ويجوز لعضو مجلس الإدارة أن يفوض عنه أو غيره من أعضاء المجلس في التصويت. وفي هذه الحالة، يكون لهذا العضو، صوتان، ولا يجوز أن يمثل عضو مجلس الإدارة أكثر من عضو واحد. ولا يجوز لعضو مجلس الإدارة أن ينوب عن أكثر من عضو، ولا يؤخذ بصوت العضو الذي قام بالتفويض في احتساب النصاب في الاجتماع ذو الصلة.
- (ب) تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين بأنفسهم أو عن طريق ممثليهم وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي منه صوت الرئيس (أو نائب الرئيس بصفته رئيس الاجتماع)، ويتم الإدلاء بالأصوات فقط من قبل الأعضاء الحاضرين بأنفسهم أو عن طريق ممثليهم ولا يجوز إرسالها بالبريد أو غيره.
- (ج) مع مراعاة المادة 23 (ب)، يجوز لمجلس الإدارة اتخاذ قرارات عن طريق التمرير.
- (د) يعد سجل خاص تثبت فيه محاضر اجتماعات المجلس ويوقع على المحضر الأعضاء الذين حضروا الاجتماع وأمين سر الشركة. وعلى العضو المعارض إثبات رأيه في المحضر.

المادة (27)

Article (27)

- (A) If a Director is absent from meetings of the Board over three consecutive or five non-consecutive meetings without any excuse acceptable to the Board, such Director shall be deemed to have resigned.
- (أ) إذا تغيب أحد أعضاء مجلس الإدارة عن حضور اجتماعات مجلس الإدارة لأكثر من ثلاث مرات متتالية أو خمس جلسات متقطعة بدون عذر مقبول للمجلس، اعتبر مستقيلًا.
- (B) A Director shall also cease to hold office if:
- (ب) يفقد عضو مجلس الإدارة منصبه إذا:
- i. he dies or becomes of unsound mind or otherwise incapable of performing his duties as a Director; or
 - 1- توفي أو اختل عقله أو أصبح بغير ذلك عاجزاً عن أداء عمله كعضو في المجلس، أو
 - ii. he is convicted of any criminal offence involving dishonesty or moral turpitude unless rehabilitated or granted a pardon by the appropriate authorities; or
 - 2- أدين بجريمة مخلة بالشرف والأمانة إلا إذا رد إليه اعتباره أو منح عفواً من قبل السلطات المختصة، أو
 - iii. he becomes bankrupt and for so long as he fails to regularize his positions; or
 - 3- أعلن إفلاسه ولم يستطع تعديل أوضاعه، أو
 - iv. he resigns by giving written notice to the Company to that effect; or
 - 4- استقال من منصبه بموجب إشعار خطي أرسله للشركة بهذا المعنى، أو
 - v. he fails to pay any calls made on him in respect of any shares held by him in the Company; or
 - 5- عجز عن سداد أي مطالبات وجهت إليه عن أي أسهم يملكها في الشركة، أو
 - vi. he is dismissed by the General Meeting; or
 - 6- أعفي من منصبه في اجتماع الجمعية العمومية، أو
 - vii. his term of office expires and he is not re-elected.
 - 7- انتهت مدة عضويته ولم يعاد انتخابه.
- (C) A Related Party shall not shall not utilize information in their possession due to their Directorship or occupation so as to achieve a benefit for himself or for a third party whatsoever as a result of
- (ج) يحظر على الأطراف ذات العلاقة أن يستغل أي منهم ما اتصل به من معلومات بحكم عضويته أو وظيفته في تحقيق مصلحة له أو لغيره أيا كانت نتيجة التعامل في الأوراق المالية للشركة وغيرها من المعاملات، كما لا

dealing in the securities of the Company and any other transactions. Such Related Party may not have a direct or indirect interest with any party making deals intended to influence the price of securities issued by the Company.

يجوز أن يكون لأي منهم مصلحة مباشرة أو غير مباشرة مع أي جهة تقوم بعمليات يراد بها إحداث تأثير في أسعار الأوراق المالية التي أصدرتها الشركة.

(D) The Company may not undertake transactions with a Related Party where the value of such transaction is in excess of 5 (five) *per cent* of the issued share capital of the Company without the approval of the Board of Directors and the consent of the shareholders by way of Ordinary Resolution. Such transactions shall be assessed by an assessor approved by the Authority.

(د) لا يجوز للشركة عقد صفقات مع الأطراف ذات العلاقة والتي تزيد قيمتها عن 5% (خمسة بالمائة) من رأسمال الشركة المصدر، دون موافقة مجلس الإدارة ومساهمي الشركة بقرار عادي، ويتعين تقييم الصفقات بواسطة مقيم معتمد لدى الهيئة.

(E) Without the consent of a General Meeting, which consent shall be renewable every year, a Director may not participate in any business in competition with the Company or trade for his own account or for the account of third parties in any branch of activity conducted by the Company.

(هـ) لا يجوز لعضو مجلس الإدارة بغير موافقة من الجمعية العمومية للشركة تجدد سنوياً أن يشترك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة أو أن يتجر لحسابه أو لحساب غيره في أحد فروع النشاط الذي تزاوله الشركة.

Article (28)

المادة (28)

(A) Subject to Article 23 (B), the Board of Directors may from time to time appoint any senior executives and officers to discharge such management functions as the Board shall deem fit (with such appointees being either existing members of the Board of Directors of the Company or outsiders who are not connected with the Company and the Board of Directors). Such appointments may be made for such periods and upon such terms and conditions and with such powers and authorities as the Board may from time to time think fit and, subject to the terms and conditions of any agreement entered into in any particular

أ- مع مراعاة المادة 19(ب)، يجوز لمجلس الإدارة من وقت لآخر تعيين أي مدراء تنفيذيين ومسؤولين لتصريف الوظائف الإدارية حسبما يتعبره المجلس مناسباً (بحيث يكون هؤلاء المعينين إما أعضاء حاليين في مجلس إدارة الشركة أو من خارجها ممن ليس لهم علاقة مع الشركة أو مجلس الإدارة). يجوز إجراء هذه التعيينات للفترة وبالشروط والأحكام والصلاحيات والسلطات التي قد يراها المجلس مناسبة من وقت لآخر ويجوز له إلغاء هذا التعيين مع مراعاة شروط وأحكام أي اتفاق أبرم مع العضو المذكور في أي حالة معينة.

case, may revoke such appointment.

- (B) The Board of Directors shall from time to time appoint a person, other than a Director, as Company Secretary for such period and upon such terms and conditions as it may from time to time think fit and, subject to the terms and conditions of any agreement entered into in any particular case, may revoke such appointment. Such person, so appointed, shall as Company Secretary perform and discharge all the usual and customary duties of such appointment.

ببيعين مجلس الإدارة، من وقت لآخر، شخص بخلاف عضو مجلس الإدارة، بصفته أمين سر للشركة للفترة وبالشروط والأحكام التي يراها المجلس مناسبة، ومع مراعاة شروط وأحكام أي اتفاق يبرم مع أمين السر المذكور ويجوز لمجلس الإدارة أيضاً إلغاء ذلك التعيين، ويقوم الشخص المعين بهذه الطريقة – بصفته أمين سر الشركة – بأداء جميع الواجبات المعتادة لتلك الوظيفة.

Article (29)

To the extent permitted by applicable law, the members of the Board of Directors shall not be obliged or liable personally, in respect of the Company's commitments, as a result of holding their offices or executing their duties within their capacities set forth in the Decree of Incorporation (as amended from time to time) of the Company, and within the limits of the objects of the Company set forth in Article (4) of the Memorandum of Association and referred to in Article (5) of these Articles of Association.

المادة (29)
إلى الحد الذي يسمح به القانون المعمول به، لا يكون أعضاء مجلس الإدارة ملزمين أو مسؤولين شخصياً فيما يتعلق بالتزامات الشركة بحكم مناصبهم أو كنتيجة لممارستهم مهامهم بصفته المبينة في مرسوم تأسيس الشركة (حسبما يتم تعديله من وقت لآخر) وفي حدود أغراض الشركة المبينة في المادة (4) من عقد التأسيس والمشار إليه في المادة (5) من هذا النظام الأساسي.

Article (30)

The Chairman of the Board of Directors and the members therein shall be responsible before the Company, its shareholders and third parties for all acts of cheating and misuse of the powers granted to them, for any breach of the Commercial Companies Law, for any breach of these Articles and for any default in management, except that where the decision in question is taken by a majority, the minority who objected will not be responsible provided that their objection was recorded in the Minutes of the relevant meeting pursuant to Article (26) (D) of these Articles of Association.

المادة (30)
يكون رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مسؤولين تجاه الشركة ومساهميها وتجاه الغير عن جميع أعمال الغش وإساءة استعمال السلطة الممنوحة لهم وعن أي مخالفة لقانون الشركات التجارية أو مخالفة لهذا النظام، كما يكونون مسؤولين عن أي تقصير في الإدارة. ما عدا إذا تم اتخاذ القرار المعني بالأغلبية، فإن الأقلية التي تعترض لا تكون مسؤولة عن ذلك بشرط تدوين اعتراضهم في محضر هذا الاجتماع وذلك بموجب المادة 26 (د) من هذا النظام الأساسي.

المادة (31)

Article (31)

- (A) The remuneration of the Board of Directors shall be a percentage of the net profits according to the provisions of Article (55) (A) (iv) of these Articles and shall also include allowances to attend meetings to be fixed at an Annual General Meeting. Directors shall also be reimbursed in respect of all expenses from time to time properly incurred by them in the course of the Company's business of such an amount as shall from time to time be determined by the Board of Directors.
- (B) Any Director who serves on any Committee or who devotes special time and attention to the business or affairs of the Company or who otherwise performs services outside the scope of his ordinary duties as a Director may be paid such extra remuneration or salary as the Board of Directors may determine.
- (C) No loans shall be made by the Company to a Director and no security shall be given by the Company in connection with any loan to any Director except insofar as is expressly authorised by the Board of Directors and in accordance with any requirements of the Central Bank.
- (D) One or more shareholders holding at least five *per cent* (5%) of the shares of the Company have the right to apply to the Authority with supporting documents to request the passing of a Resolution where such shareholders believe that the affairs of the Company are, or have been, conducted to the detriment of the interests of all or any of the shareholders,
- أ- تتكون مكافأة مجلس الإدارة من نسبة مئوية من الربح الصافي طبقاً لما هو منصوص عليه في المادة 55 (أ) (4) من هذا النظام. ويتم تعويض أعضاء مجلس الإدارة من وقت لآخر، عن جميع النفقات التي يتكبدها في سبيل إنجاز أعمال الشركة وذلك بالمبالغ التي يحددها مجلس الإدارة من وقت لآخر.
- ب- يجوز أن تدفع الشركة مكافأة إضافية أو معاشاً شهرياً بالقدر الذي يقرره المجلس لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة إذا كان ذلك العضو يعمل في أي لجنة ويبدل جهوداً خاصة أو يقوم بأعمال إضافية لخدمة الشركة فوق واجباته العادية كعضو مجلس إدارة.
- ج- لا يسمح بمنح أي قروض من الشركة لأي واحد من أعضاء مجلس الإدارة ولا يجوز للشركة أن تقدم أي ضمانات لأي قرض يمنح لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة إلا وفقاً لما يسمح به مجلس الإدارة صراحة وبما يتماشى مع أي متطلبات للمصرف المركزي.
- (د) يحق لمساهم واحد أو أكثر يملكون على الأقل خمسة بالمائة (5%) من أسهم الشركة أن يُقدّم طلباً إلى الهيئة مدعماً بالمستندات الثبوتية لإصدار قرار يرتأي من خلاله المساهم بأن تصريف شؤون الشركة قد تمّ أو يتم بطريقة ضارة بمصالح مساهميها أو بعضهم، أو أن الشركة تعتزم القيام بتصرف أو تمتنع عن القيام بتصرف من شأنه الإضرار به.

or that the Company intends to do or omit to do any act that may cause damage to a shareholder.

Part Five General Meetings

Article (32)

All General Meetings shall be held in the City of Dubai.

الباب الخامس في الجمعية العمومية المادة (32)

أ- تتعقد كافة اجتماعات الجمعية العمومية في مدينة دبي.

Article (33)

(A) Every shareholder shall have the right to attend General Meetings of the shareholders and shall be entitled to a number of votes equal to the number of shares that he holds.

(أ) لكل مساهم الحق في حضور اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين كما يكون له الحق في عدد من الأصوات يعادل عدد الأسهم التي يملكها.

(B) A shareholder may delegate any other person, other than a Director, to attend a General Meeting in his place. Such delegation shall be valid only if in writing and, if the delegate is not a shareholder, the signature of the appointer is duly attested or authenticated. In all cases, the number of shares that the delegate represents in such capacity shall not exceed five *per cent* (5%) of the share capital of the Company.

(ب) ويجوز للمساهم أن يفوض عنه أي شخص آخر من غير أعضاء مجلس الإدارة، ليقوم بحضور اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين بدلاً عنه. ويشترط لصحة سند التمثيل أن يكون مكتوباً، أما إذا كان الممثل نفسه ليس مساهماً، فيشترط لصحة سند التمثيل أن يكون صادراً بالتوقيع الموثق والمعتمد حسب الأصول للمساهم الذي قام بتعيين ذلك الممثل. وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد عدد الأسهم التي يحملها الممثل بهذه الصفة عن خمسة بالمائة (5%) من أسهم رأسمال الشركة.

(C) Legally incapacitated persons shall be represented by their legal representatives.

(ج) يمثل ناقصي الأهلية وفاقديها ممثلوهم القانونيون.

(D) The instrument appointing a delegate shall be deemed to confer authority to demand or join in demanding a poll.

(د) يفترض أن يكون سند التمثيل الذي يتم تعيين الممثل بموجبه مانحاً للممثل للحق في طلب الاقتراع أو في الانضمام لطلب الاقتراع.

(E) A poll may be demanded at any General Meeting of the Company by at least five (5) shareholders present in person or by their respective delegates or being a

(هـ) يجوز أن يطلب الاقتراع في أي جمعية عمومية للشركة خمسة (5) مساهمين على الأقل حاضرين بأنفسهم أو عن طريق ممثلين أو عن طريق رئيس مجلس الإدارة في حالة

corporation by its respective Chairman and entitled to vote thereat or by any shareholder present in person or by his delegate or being a corporation by its Chairman holding not less than twenty five *per cent* (25%) of the issued share capital for the time being carrying voting rights. Notwithstanding the foregoing, any Resolution relating to the appointment, dismissal or questioning of any Director shall be by way of a poll (secret ballot) that shall be demanded solely by the chairman of the meeting.

المؤسسة ولهم حق التصويت في ذلك الاجتماع كما يجوز أن يطلب الاقتراع أي مساهم آخر حاضر بنفسه أو عن طريق ممثله أو عن طريق رئيس مجلس الإدارة في حالة المؤسسة، وبملاك ما لا يقل عن خمسة وعشرين بالمائة (25%) من أسهم رأس المال الصادرة المانحة لحق التصويت في ذلك الوقت وعلى الرغم مما تقدم، فيجب أن يكون أي قرار يتعلق بتعيين أو إعفاء أو استجواب أي واحد من أعضاء مجلس الإدارة عن طريق التصويت (الاقتراع السري) الذي يجب أن يطلبه رئيس الجمعية وحده.

- (F) The Authority, the Central Bank and the Competent Authority may send one or more controllers representing each of them to attend a General Meeting, but shall have no right to vote at such General Meeting.

(و) يجوز للهيئة والمصرف المركزي والهيئة المختصة إرسال واحد أو أكثر من المراقبين الماليين بحيث يمثل كل واحدة منها لحضور اجتماع الجمعية العمومية، ولكن دون حق التصويت في اجتماع الجمعية العمومية.

Article (34)

المادة (34)

- (A) The shareholders shall receive a call to convene and attend General Meetings at such times and places as the Board of Directors shall appoint according to these Articles of Association and applicable law and regulation, unless all of the shareholders approve the convening of a General Meeting on shorter notice and without the requirement for newspaper publication (in which case a General Meeting may be convened in such manner as approved by the shareholders), such calls shall be made by a notice to be published in two Arabic local daily newspapers and by registered letters postage prepaid, at least fifteen (15) days before the specified date for the General Meeting. In the case of joint holders of any share, any such

(أ) يستلم المساهمون الدعوة لحضور اجتماعات الجمعية العمومية حسب الزمان والمكان الذي يحدده مجلس الإدارة وفقاً للنظام الأساسي هذا والقانون المطبق والأنظمة، ما لم يوافق جميع المساهمين على عقد اجتماع الجمعية العمومية خلال فترة أقصر ودون الحاجة لنشر الدعوة للاجتماع المذكور في الصحف (وفي تلك الحالة قد يتم انعقاد اجتماع الجمعية العمومية على النحو الذي تتم الموافقة عليه من قبل المساهمين)، ويكون توجيه الدعوة للاجتماع عن طريق الإعلان في صحيفتين محليتين من الصحف اليومية التي على أن تصدر احدهما باللغة العربية وبكتب مسجلة ومدفوعة أجرة البريد على أن يكون ذلك قبل الموعد المحدد للاجتماع الجمعية العمومية بفترة خمس عشر (15) يوماً على الأقل. وفي حال تعدد الشركاء في سهم واحد فترسل الدعوة باسم المساهم الذي سجل اسمه في سجل الأسهم قبل غيره من

notice shall be despatched to the shareholder whose name first appears in the Share Register of the Company in respect of that share. The call shall specify the place, day and hour of the meeting, shall include the agenda of the General Meeting, and identify the General Meeting as the Annual General Meeting if that is the case.

Article (35)

The Board of Directors shall decide the agenda for General Meetings except for those General Meetings convened at the written request of shareholders, the Auditor or the Authority, pursuant to Articles (44) (B), (C) or (D) of these Articles of Association where those requesting or convening the General Meeting shall determine the agenda.

Article (36)

The shareholders who wish to attend a General Meeting shall record their names in a special record to be prepared for this purpose at the main office of the Company, not less than twenty-four (24) hours before the time specified for the convening of the General Meeting. The said record shall include the name of each shareholder, the number of shares he holds, the number of shares represented by him and the name of their holder, provided he produces his form of delegation. A shareholder or his delegate shall be given a card to attend a meeting on which the number of votes he can cast whether as principal or by such delegate is written.

Article (37)

No entry for the transfer of any shareholding shall be made if the time of holding of a General Meeting coincides with a trading

الشركاء الآخرين. يجب أن يوضح في الدعوة المكان واليوم والساعة المحددة للاجتماع وبأن تتضمن الدعوة جدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية، وبأن تحدد اجتماع الجمعية العمومية على أن اجتماع الجمعية العمومية السنوية في حال كان الأمر كذلك.

المادة (35)

يضع أعضاء مجلس الإدارة جدول أعمال اجتماعات الجمعية العمومية ما عدا الاجتماعات التي تعقد بناء على طلب خطي من المساهمين أو مدققي الحسابات أو الهيئة وذلك بموجب المواد (44) (ب) أو (ج) أو (د) من النظام الأساسي هذا ويقوم طالبو الاجتماع ومدققو الحسابات هؤلاء بوضع جدول الأعمال.

المادة (36)

يسجل المساهمون الذين يرغبون في حضور الجمعية العمومية أسمائهم في سجل خاص يعد لذلك في المركز الرئيسي للشركة قبل أربعة وعشرين (24) ساعة على الأقل من الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العمومية ويتضمن السجل اسم المساهم وعدد الأسهم التي يملكها المساهم أو الممثل بشرط إبراز سند التوكيل. يمنح المساهم أو ممثله بطاقة لحضور الاجتماع يذكر فيها عدد الأصوات التي يستحقها أصالة أو عن طريق ممثله.

المادة (37)

لا يجوز قيد انتقال ملكية الأسهم في سجل الأسهم عند تزامن وقت انعقاد الجمعية العمومية مع وقت جلسة التداول في

session of a Financial Market upon which the shares of the Company are trading.

السوق المالي التي أدرجت بها أسهم الشركة.

Article (38)

المادة (38)

- (A) The quorum required for the validity of a General Meeting and the majority required to pass the resolutions thereat, shall be subject to the provisions of the Commercial Companies Law.
- (أ) تسري على النصاب الواجب توفره لصحة انعقاد الجمعية العمومية وعلى الأغلبية اللازمة لاتخاذ القرارات أحكام قانون الشركات التجارية.
- (B) No business shall be transacted at any General Meeting unless a quorum of shareholders is present at the time when the meeting proceeds to business.
- (ب) لا يجوز تصريف أي عمل في أي اجتماع من اجتماعات الجمعية العمومية دون اكتمال النصاب القانوني للمساهمين.
- (C) If within half an hour from the time appointed for a General Meeting a quorum for the purposes of the Commercial Companies Law is not present, such General Meeting shall be re-convened not less than five (5) and not more than 15 (fifteen) days after the date originally fixed for such General Meeting, at the same time and place or at such other time and place as the Board of Directors may determine. If at such re-convened General Meeting a quorum is not present within half an hour after the time appointed for such re-convened General Meeting, the shareholders present in person or by their respective delegates shall be a quorum.
- (ج) إذا لم يكتمل النصاب القانوني خلال نصف ساعة من الزمن المحدد لاجتماع الجمعية العمومية ولم يستوفي متطلبات قانون الشركات التجارية، فسيتم انعقاد اجتماع الجمعية العمومية خلال فترة لا تزيد عن خمسة (5) أيام ولا تتجاوز (15) يوماً بعد الموعد الأصلي المحدد لاجتماع الجمعية العمومية في نفس الوقت والمكان أو في وقت ومكان آخر كما قد يقرره مجلس الإدارة. وفي حال عدم اكتمال النصاب في اجتماع الجمعية العمومية الثاني خلال نصف ساعة من الزمن المحدد لاجتماع الجمعية العمومية الثاني، فإن المساهمين الحاضرين بأنفسهم أو عن طريق ممثليهم يشكلون نصاباً قانونياً.
- (D) Every shareholder present in person or by his delegate shall have one vote for each share of which he is the holder. In the case of joint holders, the vote of the shareholder nominated by them shall be accepted to the exclusion of the votes of the other joint holders. Any corporation which is a shareholder may by resolution of its board of directors or other governing body authorise a person as it
- (د) لكل مساهم حاضر بنفسه أو عن طريق ممثل صوت واحد عن كل سهم يملكه في الشركة. وفي حالة اشتراك أكثر من مساهم في سهم واحد فيجب أن يحسب صوت واحد لشخص يختاره المساهمون المشتركون ولا يعطى أي اعتبار لأصوات بقية المساهمين المشتركين معه في ذلك السهم. يجوز لأي شركة تكون مساهماً بقرار من مجلس إدارتها أو أي هيئة مخولة بالإدارة تفويض شخص حسبما

thinks fit to act as its representative at any General Meeting and the person so authorised shall be entitled to exercise the same powers on behalf of the corporation which he represents as that corporation could exercise if it were an individual shareholder. A vote demanded on the election of the chairman of a General Meeting or on a question of adjournment shall be taken forthwith. A vote on any other question shall be taken at such time as the chairman of a General Meeting directs.

تراه مناسباً ليكون ممثلها في أي جمعية عمومية وأي شخص يفوض على هذا النحو سوف يكون له الحق بممارسة نفس الصلاحيات بالنيابة عن الشركة التي يمثلها كما قد تفعل الشركة نفسها فيما لو كانت مساهماً فرداً. إذا كان الاقتراع لانتخاب رئيس الاجتماع أو لتأجيل اجتماع الجمعية العمومية، فيجب أن يتم الاقتراع فوراً أما إذا كان الاقتراع على المسائل الأخرى فإن رئيس اجتماع الجمعية العمومية المنتخب هو الذي يحدد ذلك.

Article (39)

المادة (39)

- (A) The Chairman of the Board of Directors shall preside as chairman at each General Meeting and, in his absence, the Vice Chairman or, in the absence of both the Chairman and Vice Chairman, any shareholder so elected by the other shareholders to be chairman of such General Meeting.
- (B) The Chairman shall appoint a rapporteur for the meeting and two tellers to count the votes, provided the General Meeting approves their appointment.
- (C) The Company shall cause minutes of proceedings at each General Meeting to be drawn up, to include the names of the shareholders attending or represented, the number of shares held either in their own right or by their delegate, the number of votes represented, the resolutions adopted with the number of votes in favour and against and a sufficient summary of the discussions which took place at the meeting. Such minutes shall be entered in a special register and shall be signed by the chairman of the meeting, the Company

- (أ) يتأأس رئيس مجلس الإدارة بصفته رئيس المجلس اجتماعات الجمعية العمومية، وفي حالة غيابه يرأس الاجتماع نائبه، وفي حال غيابه رئيس المجلس ونائبه، يرأس الجمعية أي مساهم يختاره المساهمون الآخرون ليتأأس اجتماع الجمعية العمومية.
- (ب) يعين الرئيس مقررًا للاجتماع ومراجعين اثنين لفرز الأصوات على أن تقر الجمعية العمومية تعيينهم.
- (ج) يجب أن تدون محاضر اجتماعات الجمعية العمومية في كل اجتماع للجمعية العمومية لتتضمن أسماء المساهمين الحاضرين بأنفسهم أو عن طريق ممثليهم وعدد الأسهم التي يملكونها والتي يمثلونها وعدد الأصوات الممثلة والقرارات التي تم اتخاذها وعدد الأصوات المؤيدة لها والأصوات المعارضة لها وموجز وافٍ عن المناقشات التي تمت في الاجتماع. تقيد هذه المحاضر في سجل خاص يوقع من قبل رئيس الجمعية وأمين سر الشركة وجامعي الأصوات ومدقي الحسابات:

Secretary, the tellers of the meeting and the Auditor.

Article (40)

Votes shall be cast in the way to be decided by the chairman of any General Meeting, unless such General Meeting decides a specific way for voting. Voting shall be secret in any case regarding electing Directors or removing them or questioning them.

المادة (40)

يجب أن يكون التصويت حسب الطريقة التي يختارها رئيس الجمعية العمومية، إلا إذا اختارت الجمعية العمومية طريقة أخرى للتصويت. يجب أن يكون التصويت سرياً في أي حالة تتعلق بانتخاب أو إعفاء أو استجواب الأعضاء.

Article (41)

A Director shall not take part in voting, whether for himself or those who are represented by him, in respect of any matters relating to his private interests, any liability with respect to his management activity or regarding any conflict of interest or any dispute existing between him and the Company.

المادة (41)

لا يجوز للعضو أن يشترك في التصويت عن نفسه أو عن يمثله في المسائل التي تتعلق بمنفعة خاصة به أو أي مسؤولية ذات صلة بنشاط إدارته أو ذات صلة بأي تعارض مصالح أو أي نزاع قائم بينه وبين الشركة.

Article (42)

Intentionally left blank.

المادة (42)

تركت فارغة عن قصد

Article (43)

(A) The Board of Directors shall convene a General Meeting, which is designated an Annual General Meeting, once every year within four months following the end of the relevant financial year at the place and time specified in the notice for such Annual General Meeting. In the event of the failure of the Board of Directors to convene the Annual General Meeting for thirty (30) days after the relevant time limit has expired, the Authority after consulting the Competent Authority shall call the Annual General Meeting.

(B) The Annual General Meeting shall be held to receive and consider the Board of Directors' report concerning the Company's activities and its financial

المادة (43)

(أ) يجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية للانعقاد، لتكون بمثابة الجمعية العمومية السنوي، مرة في السنة خلال الأربعة أشهر التالية لنهاية السنة المعنية وذلك في المكان والزمان المعنيين في إعلان الدعوة للاجتماع. وفي عدم قدرة مجلس الإدارة على عقد اجتماع الجمعية العمومية السنوي بعد مضي مدة (30) ثلاثين يوماً على الموعد المحدد، فللهيئة بعد مشاورة السلطات المختصة الدعوة لعقد اجتماع الجمعية العمومية.

(ب) تجتمع الجمعية العمومية السنوي لاستلام ودراسة تقرير مجلس الإدارة عن نشاطات الشركة ومركزها المالي خلال السنة، ولإستلام ودراسة تقرير مدققي الحسابات والتصديق

position during the year, to receive and consider the Auditors' report and approve the balance sheet and profit and loss account for such financial year, to consider and approve the distribution of dividends, to elect members of the Board of Directors if required, to appoint Auditors and fix their remunerations, to consider the proposals of the Board of Directors concerning the remuneration of the Directors and to determine such remuneration, to release the members of the Board of directors and the Auditors from responsibility or decide to charge them for being responsible as the case may be, and to transact any other matters which under these Articles of Association ought to be transacted at an Annual General Meeting.

Article (44)

- (A) In addition to the Annual General Meeting, the Board of Directors may convene a General Meeting as the Board may deem fit.
- (B) A General Meeting shall be convened by the Board of Directors whenever one or more shareholders holding shares representing not less than twenty *per cent* (20%) of the share capital of the Company makes written application for such General Meeting to be convened. The Board of Directors shall issue an invitation to convene the General Meeting within five (5) days of receiving such application, and the General Meeting shall be scheduled for a day that is at least fifteen (15) days, but not in excess of thirty (30) days, of the date of such invitation. If the shareholders makes an application for a General Meeting to be convened pursuant this

على ميزانية السنة المالية وحساب الأرباح والخسائر والموافقة على قواعد توزيع الأرباح ولانتخاب أعضاء مجلس الإدارة عند الاقتضاء وتعيين مدققي الحسابات وتحديد أتعابهم وللإطلاع على مقترحات مجلس الإدارة بشأن أتعاب الأعضاء ولتحديد تلك الأتعاب، ولإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة ومدققي الحسابات من المسؤولية أو تقرير رفع دعوى المسؤولية عليهم بحسب الأحوال ولتصريف أي أعمال أخرى يتم تصريفها بموجب هذا النظام في اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

المادة (44)

- (أ) بالإضافة إلى اجتماع الجمعية العمومية السنوي، قد يدعو مجلس الإدارة إلى عقد اجتماع الجمعية العمومية كما قد يراه المجلس مناسباً.
- (ب) ينعقد اجتماع الجمعية العمومية من قبل مجلس الإدارة كلما تقدم مساهم واحد أو أكثر من الذين يملكون أسهماً لا تقل عن عشرين في المائة (20%) من رأس مال الشركة بطلب خطي لعقد اجتماع الجمعية العمومية. يقوم مجلس الإدارة بإصدار دعوة لعقد اجتماع الجمعية العمومية في غضون خمسة (5) أيام من تلقي هذا الطلب، وتوجه الدعوة لانعقاد اجتماع الجمعية العمومية قبل فترة خمسة عشر (15) يوماً على الأقل من موعد انعقاده على أن لا تتجاوز ثلاثين (30) يوماً من تاريخ الدعوة. في حال تقدم المساهمون بطلب لعقد اجتماع الجمعية العمومية بموجب هذه المادة، فيتعين أن يذكر هذا الطلب الهدف من اجتماع الجمعية العمومية والأمر التي ستتم مناقشتها ويجب توقيع الطلب من قبل المتقدمين وإيداعه

Article, then such application shall state the objective of the General Meeting and the matters to be discussed, and such application must be signed by the applicants and be deposited at the main office of the Company. Furthermore, the applicant for the meeting shall provide a certificate from the Financial Market where the shares of the Company are listed, confirming the disposition of the shares held by the applicant on his demand until holding the General Meeting.

في المكتب الرئيسي للشركة. علاوة على ذلك، يجب على المتقدم بطلب اجتماع الجمعية العمومية تقديم شهادة من السوق المالي التي يتم إدراج أسهم الشركة فيها، بتأكيد التصرف في الأسهم المملوكة من قبل مقدم الطلب وبأنها تحت تصرفه لحين موعد عقد اجتماع الجمعية العمومية.

(C) The Board of Directors shall convene a General Meeting on demand by the Auditor. If the Board fails to issue an invitation to convene the General Meeting within five (5) days of receiving such demand, the Auditor shall issue such invitation and the General Meeting shall be scheduled for a day which is at least fifteen (15) days, but not in excess of thirty (30) days, of the date of such invitation.

(ج) على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية للانعقاد متى طلب إليه ذلك مدقق الحسابات، فإذا لم يتم المجلس بتوجيه الدعوة خلال (5) خمسة أيام من تاريخ الطلب، وجب على مدقق الحسابات توجيه الدعوة. ويتم انعقاد الجمعية خلال مدة لا تقل عن (15) خمسة عشر يوما ولا تجاوز ثلاثين (30) يوما من تاريخ الدعوة للاجتماع.

(D) In accordance with the provisions of the Commercial Companies Law, the Authority may, in certain circumstances, demand the Chairman of the Company or his nominee to convene a General Meeting, and in the event that an invitation for such General Meeting has not been issued within five (5) days from the date of the demand, the Authority shall give the invitation at the cost of the Company.

(د) وفقا لأحكام قانون الشركات التجارية، يجوز للهيئة، في ظروف معينة، أن تطلب من رئيس مجلس إدارة الشركة أو من ينوب عنه الدعوة لانعقاد اجتماع الجمعية العمومية، وفي حال عدم توجيه دعوة لانعقاد اجتماع الجمعية العمومية في غضون خمسة (5) أيام من تاريخ الطلب، تقوم الهيئة بتوجيه دعوة على نفقة الشركة.

Article (45)

المادة (45)

Intentionally left blank

تركت فارغة عن قصد

Article (46)

المادة (46)

Subject to the provisions of the Commercial

مع مراعاة أحكام قانون الشركات التجارية وأحكام عقد

Companies Law, applicable provisions of these Articles of Association and except for the increase in shareholders' liabilities, the Company may, with the approval of the Authority and the Competent Authority amend the Memorandum of Association or the Articles of Association by way of Special Resolution.

Article (47)

Subject to the provisions of Commercial Companies Law and these Articles of Association, a General Meeting shall have competence to review all matters relating to the Company. The General Meeting may not discuss matters that were not entered in the agenda. However, the General Meeting shall have the right to discuss serious matters that are revealed during the meeting. If the Authority or a number of shareholders representing at least ten *per cent* (10%) of the share capital of the Company request that particular issues be entered on the agenda, the Board of Directors shall grant the request, otherwise the General Meeting shall have the right to discuss these matters.

Article (48)

All Resolutions passed by a General Meeting in accordance with the Commercial Companies Law and in accordance with these Articles of Association, shall be binding on all the shareholders including shareholders who oppose any such Resolution and shareholders absent from such General Meeting.

Part Six Auditors

Article (49)

The Company shall have one or more Auditors,

التأسيس هذا المطبقة وفيما عدا زيادة التزامات المساهمين يجوز للشركة، بعد موافقة الهيئة والجهات المختصة، تعديل عقد التأسيس أو النظام الأساسي بقرار خاص.

المادة (47)

مع مراعاة أحكام قانون الشركات التجارية وأحكام التأسيس والنظام الأساسي هذا، تختص الجمعية العمومية بالنظر في جميع المسائل المتعلقة بالشركة عدا ما يحتفظ به القانون ولا يجوز للجمعية العمومية المداولة في غير المسائل المدرجة بجدول الأعمال، ومع ذلك يكون للجمعية العمومية حق المداولة في الوقائع الخطيرة التي تكتشف أثناء الاجتماع. وإذا طلب أحد الأشخاص العامين أو عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن (10%) عشرة بالمائة من رأسمال الشركة إدراج مسائل معينة في جدول الأعمال وجب على مجلس الإدارة إجابة الطلب وإلا كان من حق الجمعية العمومية أن تقرر مناقشة هذه المسائل.

المادة (48)

تعتبر جميع قرارات الجمعية العمومية الصادرة طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية وطبقاً لأحكام النظام الأساسي هذا ملزمة لجميع المساهمين بما فيهم المساهمين المعترضين على أي من هذه القرارات والمساهمين الغائبين اجتماع الجمعية العمومية.

الباب السادس

مدققو الحسابات

المادة (49)

يكون للشركة مدقق حسابات واحد أو أكثر يستوفي متطلبات

who shall satisfy the eligibility criteria set out in the Commercial Companies Law, to be appointed at an Annual General Meeting to hold office from the conclusion of that meeting until the conclusion of the next Annual General Meeting following thereon (at which Meeting their appointment may be renewed), and shall fix their remuneration. Such appointment and the discharge by the Auditor of his duties shall conform to the applicable laws and regulations for the time being in force. The shareholders in General Meeting may fill a casual vacancy in the office of an Auditor and any Auditor thus appointed shall hold office until the conclusion of the Annual General Meeting next following thereon, but he shall be eligible for re-election thereat provided that the Auditor is not appointed for more than three (3) successive years. The Auditor shall audit the accounts for the financial year in respect of which he has been appointed.

Article (50)

The Auditor shall have the powers and bear the responsibilities according to the Commercial Companies Law and he shall in particular have the power to examine at any time all the books and records of the Company and any other related instruments and he may ask for any clarification he deems necessary for the performance of his duties and also he shall have the power to verify the Company's assets and liabilities. If he is unable to exercise these powers, he may state that in writing in a report to the Board of Directors and if the Board of Directors fails to allow the Auditor to perform his duties, the Auditor shall send a copy of his report to the Authority and the Competent Authority and place such report before the Annual General Meeting.

التأهل المشار إليها في قانون الشركات التجارية يتم تعيينه في اجتماع الجمعية العمومية السنوي ويتولى المدقق منصبه من ختام ذلك الاجتماع حتى ختام اجتماع الجمعية العمومية السنوي الذي يليه (ويجوز تجديد تعيين المدقق في ذلك الاجتماع). يجب أن يتم تحديد أتعاب المدقق من قبل الشركة في اجتماع الجمعية العمومية السنوي وجب أن يتم تعيين أو إقصاء المدقق من مهامه طبقاً للقوانين واللوائح السارية. ويجوز للمساهمين في الجمعية العمومية تعيين مدققاً آخر إذا خلا منصب المدقق ويبقى مدقق الحسابات الذي يتم تعيينه بهذه الكيفية في وظيفته حتى ختام الاجتماع التالي للجمعية العمومية السنوي، ويجوز أن يعاد انتخابه لتلك الوظيفة في ذلك الاجتماع، على أن لا يتم تعيين المدقق لأكثر من فترة ثلاثة (3) سنوات متتالية. على مدقق الحسابات أن يدقق حسابات الشركة للسنة التي عين فيها.

المادة (50)

تكون لمدقق الحسابات الصلاحيات وعليه الالتزامات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية وله بوجه خاص الحق في الإطلاع في أي وقت على جميع دفاتر الشركة وسجلاتها وغير ذلك من الوثائق ذات الصلة، وله أن يطلب الإيضاحات التي يراها لازمة لأداء مهمته وله كذلك أن يتحقق من موجودات الشركة والتزاماتها، وإذا لم يتمكن من ممارسة هذه الصلاحيات أثبت ذلك كتابة في تقرير يقدم إلى مجلس الإدارة فإن لم يقر المجلس بتمكين المدقق من أداء مهمته وجب على المدقق أن يرسل صورة من التقرير إلى الهيئة والسلطة المختصة وأن يعرضه على الجمعية العمومية السنوي.

Article (51)

المادة (51)

- (A) The Auditor shall audit the financial accounts of the Company and verify compliance with the Commercial Companies Law and these Articles of Association and shall submit a report on the outcome of his examination to the Annual General Meeting and send a copy thereof to the Authority and the Competent Authority.
- (B) The Auditor shall be given all notices of and other communications relating to any General Meeting that any shareholder is entitled to receive. The Auditor shall attend all General Meetings and give his opinion on all matters relating to his duties and in particular concerning the accounts of the Company.
- (أ) يتولى مدقق الحسابات تدقيق حسابات الشركة وملاحظة تطبيق قانون الشركات التجارية ونظام الشركة الأساسي وعليه تقديم تقرير بنتيجة هذا الفحص إلى الجمعية العمومية السنوي ويرسل نسخ منه إلى الهيئة والسلطات المختصة.
- (ب) يجب توجيه كافة الدعوات وأي مكاتبات أخرى لمدقق الحسابات لحضور اجتماع الجمعية العمومية التي يحق لكل مساهم استلامها. وعلى مدقق الحسابات حضور كافة اجتماعات الجمعية العمومية وأن يدلي برأيه في المسائل المتعلقة بمهامه وبوجه خاص في حسابات الشركة.

Part Seven

Financial Affairs of the Company

الباب السابع

الشؤون المالية للشركة

Article (52)

المادة (52)

- (C) The Board of Directors shall cause to be kept such proper books of account as are necessary to give a true and fair view of the state of the Company's affairs and to explain its transactions, which books aforesaid shall be maintained in accordance with internationally accepted accounting principles consistently applied. The Board Directors shall be entitled at all times during normal business hours to inspect such books of account. No shareholder of the Company shall be entitled to inspect such books of account unless authorised to do so pursuant to a resolution of the Board of Directors to that effect.
- (ج) يجب أن تحتفظ الشركة بدفاتر حسابات صحيحة حسب الأصول لتعطي صورة حقيقية وصادقة عن أنشطة الشركة ومعاملاتها، ويجب أن تعد تلك الدفاتر وفقاً للمبادئ والقواعد المحاسبية المعروفة والمطبقة عالمياً. ويحق لأعضاء مجلس الإدارة في أي وقت أثناء ساعات الدوام العادية أن يفحصوا تلك الدفاتر ولكن لا يحق لأي مساهم فحص تلك الدفاتر إلا إذا فوضه مجلس الإدارة لذلك الغرض.

- (D) The financial year of the Company shall commence on 1 January and end on 31 December each year, except the first financial year which shall commence from the date of registration of the Company in the Commercial Register and end on 31 December of the same year.
- (د) تبدأ السنة المالية للشركة في الأول من يناير وتنتهي في الحادي والثلاثين من ديسمبر من كل عام. وباستثناء السنة المالية الأولى فتبدأ من تاريخ قيدها في السجل التجاري وتنتهي في 31 ديسمبر من السنة ذاتها.

Article (53)

المادة (53)

- (A) The Board of Directors shall prepare a report about the Company's activities during the financial year and its financial position at the end of the such year and any proposed distribution of the net profits.
- (أ) على مجلس الإدارة أن يقوم بإعداد تقرير عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالي في ختام السنة ذاتها وأي توزيع مقترح لصافي الأرباح.
- (B) The Board of Directors shall prepare accounts for every financial year including the balance sheet as at the last day of such year.
- (ب) على مجلس الإدارة أن يقوم بإعداد الحسابات عن كل سنة مالية، بما في ذلك الميزانية العمومية كما آخر يوم من العام.
- (C) The accounts of the Company shall be prepared in accordance with International Accounting Practices and Standards. Such accounts shall give a true and fair view of the profits or losses of the Company at the end of the financial year and shall comply with any other requirements of applicable law and those prescribed by the Authority and the Central Bank.
- (ج) يتم إعداد حسابات الشركة وفقا للممارسات المحاسبية والمعايير الدولية. ويتعين أن تعطي هذه الحسابات صورة حقيقية وصادقة عن حالة الشركة وأرباحها وخسائرها كما في نهاية السنة المالية وأن تمتثل لأي متطلبات أخرى منصوص عليها في القانون المطبق والأنظمة المعمول بها من قبل الهيئة والمصرف المركزي.
- (D) The financial statements shall be approved and signed by either a Director or the Chairman. In addition, the Auditor shall approve and sign such financial statements.
- (د) يتعين الموافقة على البيانات المالية وتوقيعها من قبل أي عضو مجلس إدارة أو رئيس مجلس الإدارة. بالإضافة لذلك، يتعين على المدقق الموافقة والتوقيع على هذه البيانات المالية.
- (E) The accounts for the financial year shall be reviewed by the Auditor, who shall prepare a report on them. Such accounts shall be approved by the Board of Directors and presented to the Annual
- (هـ) يجب أن تتم مراجعة الحسابات للسنة المالية من قبل مدقق الحسابات الذي يقوم بإعداد تقرير بشأنها. يجب الموافقة على هذه الحسابات من قبل مجلس الإدارة وعرضها خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي مع تقرير مدقق الحسابات في غضون أربعة (4)

أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة.

General Meeting together with the Auditor's report within four (4) months from the end of the financial year of the Company.

- (F) The Company shall provide the Authority and the Competent Authority with a copy of the accounts and the Auditor's report. (و) يجب على الشركة تزويد الهيئة والجهات المختصة بنسخة من الحسابات وتقرير المدققين.
- (G) The Company shall comply with the directions and requirements of the Central Bank with respect to the preparation, presentation and declaration of the accounts and any proposed appropriations to be made. (ز) يجب على الشركة الامتثال لتوجيهات ومتطلبات المصرف المركزي فيما يتعلق بإعداد وعرض والإعلان عن الحسابات وتوزيعات الحصص المقترحة.
- (H) The annual balance sheets and profit and loss account shall be published in two daily local newspapers, one of them in Arabic, within fifteen (15) days of their approval at the Annual General Meeting. (ح) يتعين نشر الميزانية العمومية السنوية وحساب الأرباح والخسائر في صحيفتين محليتين يوميتين، إحداهما باللغة العربية، خلال خمسة عشر (15) يوماً من إقرارها في اجتماع الجمعية العمومية السنوي.
- (I) Any shareholder shall be entitled to be furnished on demand and without charge with a copy of the last balance sheet of the Company, all annexures thereto and the Auditor's report; and at his own expense, with copies of these documents for the two (2) immediately preceding years, which copies shall be supplied within fourteen (14) days of demand. (ط) يحق لكل مساهم أن يحصل عند طلبه على نسخة مجاناً من آخر ميزانية عمومية للشركة وجميع مرفقاتها وتقرير مدقق الحسابات ويحق له عند طلبه أن يحصل - على نفقته الخاصة - على نسخة من هذه المستندات للسنتين (2) السابقتين مباشرة للسنة الأخيرة وسيتم تسليم عدد 2 نسخة منهما له خلال 14 أيام يوماً من تاريخ الطلب.

Article (54)

Such percentage to be determined by the Board of Directors shall be deducted from the aggregate annual income in respect of the depreciation of the Company's fixed assets.

المادة (54)

يقتطع من الدخل السنوي الإجمالي نسبة يحددها مجلس الإدارة لاستهلاك موجودات الشركة الثابتة.

Article (55)

(A) The annual net profits of the Company, after deduction of all general expenses and other costs, shall be distributed in the

المادة (55)

(أ) توزع الأرباح السنوية الصافية للشركة بعد خصم جميع المصروفات والتكاليف الأخرى وذلك على النحو التالي:

following manner:

- (i) ten *per cent* (10%) thereof shall be deducted and set aside by way of legal reserve, provided that such deduction shall cease when the total amount of such reserve shall aggregate to fifty *per cent* (50%) of the paid up capital of the Company, and if such legal reserve decreases, then such deduction shall be resumed;
- (ii) another ten *per cent* (10%) thereof shall be deducted and set aside by way of a regular reserve, provided that such deduction shall cease upon an Ordinary Resolution being passed by an Annual General Meeting upon a proposal made by the Board of Directors or upon such regular reserve amounting to ten *per cent* (10%) of the paid up share capital of the Company: such regular reserve shall be employed for such purposes as may be decided upon by the Annual General Meeting by a proposal to be made by the Board of Directors;
- (iii) an amount equal to five *per cent* (5%) of the paid-up value of the shares shall be deducted and distributed as a first share of profits, provided that if the net profits in any year shall not be sufficient to distribute such amount, the same may not be claimed from profits in subsequent years.
- (iv) after deducting the above amounts, an amount not exceeding ten *per cent* (10%) of the balance remaining of the net profits shall be allotted to pay the remuneration of the Board of Directors; and
- (v) the balance remaining of the net profits shall either be distributed among the shareholders as additional profits or be carried forward, as recommended by the
- (1) تقتطع عشرة (10) بالمائة للاحتياطي القانوني ويجوز للجمعية العمومية وقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي مبلغاً يعادل خمسين بالمائة (50%) من رأسمال الشركة المدفوع وإذا نقص الاحتياطي القانوني هذا تعين العودة إلى الاقتطاع.
- (2) تقتطع عشرة (10) بالمائة أخرى من الأرباح السنوية وتخصص لحساب الاحتياطي الاختياري، ويوقف هذا الاقتطاع بقرار عادي تجيزه الجمعية العمومية العادية صادر عن الجمعية العمومية السنوي بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة، أو إذا بلغ هذا الاحتياطي الاختياري عشرة (10) بالمائة من رأس مال الشركة المدفوع. ويستخدم هذا الاحتياطي النظامي في الأغراض التي تقرها الجمعية العمومية السنوي بناءً على اقتراح مجلس الإدارة.
- (3) يقتطع مبلغ يعادل خمسة بالمائة (5%) من المبلغ المدفوع من قيمة الأسهم لتوزيعه على المساهمين كحصة أولى من الأرباح على أنه إذا لم تسمح الأرباح الصافية في سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين التالية.
- (4) بعد اقتطاع المبالغ المذكورة أعلاه، يتم اقتطاع مبلغ لا يزيد عن عشرة (10) بالمائة من المبلغ المتبقي من صافي الأرباح كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة تحدده الجمعية العمومية كل سنة.
- (5) يوزع الباقي من صافي الأرباح بعد ذلك على المساهمين كحصة إضافية في الأرباح أو يرحل بناءً على توصية من مجلس الإدارة إلى السنة المقبلة أو يخصص لإنشاء

Board of Directors, to the next year or allocated to form a special reserve as determined by the Board of Directors.

مال احتياطي خاص وفقاً لما يقرره مجلس الإدارة.

- (B) Without prejudice to the terms of the issue of shares, dividends shall be declared and paid on the paid up value of the shares during the period in respect of which such dividends are declared. If, however, there is a change in the paid up value of any shares during such period, dividends shall be apportioned and paid proportionately to the paid up value of such shares from time to time, unless the terms of the issue of such shares specify otherwise. Amounts paid in advance of calls on any shares shall not be included in the paid up value of such shares for the purposes of this Article.

(ب) مع عدم الإخلال بشروط إصدار الأسهم، يجب الإعلان عن الأرباح ودفعها عن القيمة المدفوعة عن الأسهم في خلال الفترة المعلنة عنها هذه الأرباح، على أنه في حالة أي تغيير في القيمة المدفوعة لأي أسهم في خلال هذه الفترة، يجب تقسيم الأرباح ودفعها بالتناسب مع قيمة الأسهم المدفوعة من وقت لآخر ما لم يرد في شروط إصدار هذه الأسهم ما يخالف ذلك. ولا تحتسب لأغراض هذه المادة، المبالغ التي دفعت مقدماً عن أي سهم قبل المطالبة بدفعها.

- (C) The Directors may deduct from any dividend payable to any shareholder any and all sums of money owing by him to the Company on any account other than unpaid calls on his shares.

(ج) يجوز لمجلس الإدارة أن يقطع، من أي أرباح مدفوعة لأي مساهم، أي مبالغ تكون مستحقة عليه للشركة تحت أي حساب كان ما عدا المبالغ المستحقة لسداد باقي قيمة الأسهم.

- (D) Any Annual General Meeting declaring a dividend or bonus by way of Ordinary Resolution may direct payment of such dividend or bonus wholly or partly by the distribution of specific assets and in particular of paid up shares, debentures or debenture stock of any other company or in any one or more of such ways, and the Directors shall give effect to such Ordinary Resolution, and where any difficulty arises with regard to such distribution, the Directors may settle the same as they think expedient, taking due account of the rights of all parties.

(د) يحق لأي جمعية عمومية سنوية عند إعلانها بقرار خاص عن توزيع أرباح أسهم أو مكافآت، أن تأمر بدفع تلك الأرباح والمكافآت، كلياً أو جزئياً في صورة توزيع موجودات محددة وعلى الأخص توزيع أسهم مدفوعة القيمة بالكامل أو سندات دائنة أو سندات وذلك لأي شركة أخرى، أو بأي صورة أو أكثر من هذه الصور ويجب على مجلس الإدارة تنفيذ ذلك القرار الخاص. وإذا كانت هناك صعوبة في التوزيع، يجوز لمجلس الإدارة أن يحلها بالطريقة التي يراها ملائمة على أن يراعي حقوق جميع الأطراف.

- (E) Any dividend, interest or other moneys payable in cash in respect of shares shall

(هـ) يجوز دفع أي أرباح أسهم أو فوائد أو أي مبالغ واجبة

be paid to the holder (or, in the case of joint holders, to the joint holder who is first named in the Share Register), or as the case may be, to such person as the holder or joint holders may in writing direct in accordance with the requirements of the Authority and the Financial Market where the Company's shares are listed. Every such cheque or warrant shall be made payable to the order of the person to whom it is sent. Any one, two or more joint holders may give effectual receipts for any dividends, bonuses or other moneys payable in respect of the shares held by them as joint holders.

- (F) No dividend shall bear interest against the Company.

Article (56)

The legal and regular reserves shall not be employed for purposes other than their original purposes, except as decided by the General Assembly in such ways as to achieve the interests of the Company. The legal and regular reserves may not be distributed among the shareholders. But any amounts in surplus over the percentage fixed in Articles 55(A)(i) and 55(A)(ii) respectively, regarding the paid-up capital may be used for distribution of profits provided that the legal reserve shall not be used in distribution of profits exceeding (-----) *per cent* (%) of the paid-up capital per year.

Article (57)

Subject to the Commercial Companies Law, the requirements of the Authority and the Central Bank, and having regard to principles of good corporate governance (including relevant principles in the Corporate Governance Code), shares of profit shall be paid to shareholders at

الدفع نقداً لأي أسهم للمساهمين (أو، في حالة المساهمين بالشراكة، للمساهمين بالشراكة الذي يسبق اسمه أسماء شركائه الآخرين في سجل الأسهم) أو، كما قد يكون عليه الحال، للشخص الذي يحدده المساهم أو المساهمون بالشراكة خطياً وفقاً لمتطلبات الهيئة والسوق المالي المدرجة في أسهم الشركة. ويجب أن يحرر شيك أو أمر دفع باسم أو لأمر الشخص المرسل إليه ويجوز لأي واحد من المساهمين بالشراكة أو اثنين أو ثلاثة منهم تحرير إيصالات باستلام الأرباح أو المنح أو أي مبالغ أخرى مستحقة لهم عن الأسهم التي يملكونها كمساهمين بالشراكة.

- (و) لا تدفع الشركة فوائد على أرباح الأسهم.

المادة (56)

لا يستخدم الاحتياطي القانوني والاختياري في غير الأغراض المخصص لها إلا بقرار من الجمعية العمومية بما يحقق مصالح الشركة ولا يجوز توزيع الاحتياطي القانوني الاختياري على المساهمين، وإنما يجوز استخدام أي مبالغ تزيد عن النسبة المحددة في المواد 55 (أ) (1) و 55 (أ) (2) على التوالي من رأس المال المدفوع لتوزيع أرباح بشرط أن لا يستخدم الاحتياطي القانوني في توزيع أرباح تزيد عن (-----) بالمئة (%) من رأس المال المدفوع في السنة.

المادة (57)

مع مراعاة أحكام قانون الشركات التجارية ومتطلبات الهيئة والمصرف المركزي، ومع الأخذ في الاعتبار ضوابط حوكمة الشركات المساهمة العامة (بما في ذلك المبادئ ذات الصلة بقانون حوكمة الشركات)، تدفع حصص الأرباح إلى المساهمين في المكان والمواعيد التي يحددها مجلس الإدارة.

the time and in the place decided by the Board of Directors.

Part Eight Disputes & Notices

الباب الثامن

المنازعات والإشعارات

المادة (58)

Article (58)

- (A) Any Resolution passed at a General Meeting shall not bar any civil case against the members of the Board of Directors brought for their defaults which occur in the execution of their powers but in case any such default has been placed before any such General Meeting by a report of the Board of Directors or the Auditors and ratified by the same, then no action shall lie in respect thereof after the lapse of one year from the date of the convening of such General Meeting.
- (B) However, if the act attributed to the members of the Board of Directors is considered a criminal act, then such liability shall not abate unless the public case is abandoned.
- (C) Any notice to be sent to or by any person pursuant to these Articles of Association shall be in writing, and as may be permitted by law, any such notice may be sent using electronic communications to such address (if any) as may for the time being be notified for that purpose to the person giving the notice by or on behalf of the person to whom the notice is sent.
- (D) Without prejudice to Article 34 of these Articles of Association, the Company may send any notice or other document pursuant to these Articles of Association
- (أ) لا يترتب على أي قرار يصدر من الجمعية العمومية، سقوط دعوى المسؤولية المدنية ضد أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التي تقع منهم في ممارسة اختصاصهم، وإذا كان الفعل الموجب للمسؤولية قد عرض على الجمعية العمومية بقرار من مجلس الإدارة أو مدقق الحسابات وصادقت عليه، فإن دعوى المسؤولية تسقط بمضي سنة من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية.
- (ب) ومع ذلك، إذا كان الفعل المنسوب إلى أعضاء مجلس الإدارة يشكل جريمة جنائية، فلا تسقط دعوى المسؤولية إلا بسقوط الدعوى العمومية.
- (ج) إن أي إشعار يتعين إرساله إلى أو من قبل أي شخص بموجب هذا النظام الأساسي يجب أن يكون خطياً وحسبما يسمح به القانون، فإنه يجوز إرسال أي إشعار كهذا باستخدام الاتصالات الإلكترونية وذلك العنوان (إن وجد) حسبما يتم إشعاره في حينه لذلك الغرض إلى الشخص الذي يعطي الإشعار من قبل أو بالنيابة عن الشخص الذي يرسل الإشعار إليه.
- (د) دون الإخلال بالمادة 34 من هذا النظام الأساسي، يجوز للشركة أن ترسل أي إشعار أو مستند آخر بموجب هذا النظام الأساسي إلى المساهمين بأي من الوسائل التالية

حسبما قد تحدده بناء على تقديرها المطلق:

to a shareholder by whichever of the following methods it may in its absolute discretion determine:

- 1- باليد، أو
(i) Personally; or
- 2- بإرسال الإشعار أو المستند الآخر في مغلف مدفوع الأجر البريدي ومعنون إلى العضو على عنوانه المسجل.
(ii) by posting the notice or other document in a prepaid envelope addressed to the member at his registered address; or
- 3- بترك الإشعار أو المستند الآخر في ذلك العنوان.
(iii) by leaving the notice or other document at that address; or
- 4- بإرسال الإشعار أو المستندات الأخرى باستخدام الاتصالات الالكترونية إلى العنوان (إن وجد) الذي يكون في حينه قد أبلغ إلى الشركة من قبل أو بالنيابة عن العضو لذلك الغرض.
(iv) by sending the notice or other document using electronic communications to such address (if any) as may for the time being be notified to the Company by or on behalf of the member for that purpose.
- (هـ) يعتبر أن المساهم الحاضر شخصياً أو بالوكالة في أي جمعية عمومية للشركة قد أرسل إليه إشعار بالاجتماع، والغرض من الدعوة إلى الاجتماع.
(E) A shareholder present, either in person or by proxy, at any General Meeting of the Company shall be deemed to have been sent notice of the meeting and, where required, of the purposes for which it was called.
- (و) يجوز لمجلس الإدارة من وقت لآخر أن يصدر أو يظهر أو يجيز أحكاماً وشروطاً تتعلق باستخدام الاتصالات الالكترونية لإرسال الإشعارات والمستندات الأخرى وتعيينات الوكيل من قبل الشركة إلى الأعضاء ومن قبل الأعضاء إلى الشركة.
(F) The Board of Directors may from time to time issue, endorse or adopt terms and conditions relating to the use of electronic communications for the sending of notices, other documents and proxy appointments by the Company to members and by members to the Company.
- (ح) إن الاتصالات الالكترونية التي تصدر عن الشركة إلى مساهم على عنوانه تخضع لقانون التجارة الالكترونية في دبي باستثناء الأحكام المناقضة لذلك في هذا النظام.
(G) Any electronic communications made by the Company to a shareholder on his address shall be subject to Dubai E-Commerce Law, save for any provisions herein to the contrary.

الباب التاسع

فى حل الشركة وتصفيتها

Part Nine

Dissolution and Liquidation of the Company

المادة (59)

Article (59)

Without prejudice to the provisions of the Commercial Companies Law, the Company shall be dissolved for any of the following reasons:

- (i) the end of the purpose for which the Company has been incorporated.
- (ii) a Special Resolution is passed at an Extraordinary General Meeting to terminate the term of the Company.
- (iii) the amalgamation of the Company with another Company.

دون الاخلال بأحكام قانون الشركات التجارية، تحل الشركة للأسباب التالية:

(1) انتهاء الغرض الذي أسست من أجله الشركة.

(2) صدور قرار خاص من الجمعية العمومية غير العادية بإنهاء مدة الشركة.

(3) اندماج الشركة في شركة أخرى.

المادة (60)

Article (60)

The Company shall be dissolved before the end of its term in case it losses amount to one-half of its share capital unless decided otherwise by a Special Resolution.

تحل الشركة قبل انقضاء أجلها في حالة خسارة نصف رأسمالها ما لم يتخذ قرار بخلاف ذلك بقرار خاص.

المادة (61)

Article (61)

Subject to the provisions of the Commercial Companies Law and the requirements of the Authority, the Competent Authority and the Central Bank, upon the termination of the Company, if in case of its dissolution before the specified date, the General Meeting shall decide by Special Resolution, at the request of the Board of Directors, the procedure relating to its liquidation and shall appoint one or more liquidators and decide their powers and accordingly the powers of the Board of Directors shall cease upon the appointment of such liquidators. The remaining powers vested

مع مراعاة أحكام قانون الشركات التجارية ومتطلبات الهيئة، والجهات المختصة والمصرف المركزي، عند انتهاء مدة الشركة أو في حال حلها قبل الأجل المحدد تعين الجمعية العمومية بقرار خاص بناء على طلب مجلس الإدارة، طريقة التصفية وتعين مصفياً أو أكثر وتحدد سلطاتهم وتنتهي سلطات مجلس الإدارة بتعيين المصفين. أما صلاحيات الجمعية العمومية فتبقى قائمة طوال مدة التصفية إلى أن يتم إبراء ذمة المصفين.

in the general meeting under the Commercial Companies Law shall continue for the period till discharge of the liquidators.

Part Ten General Provisions

Article (62)

The resolutions, acts or decisions of the Board of Directors shall be sufficient to effect any matter requiring to be done by and within the powers of the Company and not expressly required by the Memorandum of Association of the Company or herein by these Articles to be effected by the Board of Directors itself or the Company in General Meeting or in any particular manner.

The Memorandum of Association of the Company and these Articles shall bind the Company and all persons from time to time being or becoming shareholders thereof to the same extent as if they respectively had been signed by each shareholder.

Article (63)

Registers

(A) The Company shall maintain at its main office the following Registers in any media as permitted by applicable law, including electronic media:

(i) A Share Register

This shall contain all details as required by applicable laws and rules and regulations of the Financial Market where the shares are listed.

الباب العاشر

أحكام عامة

المادة (62)

تعتبر قرارات وأفعال مجلس الإدارة كافية لتنفيذ أي أمر يتطلب أن تقوم به الشركة أو يدخل ضمن سلطاتها وإذا لم يكن هناك نص صريح في عقد تأسيس الشركة أو في هذا النظام يتطلب تنفيذ ذلك الأمر من قبل مجلس الإدارة بنفسه أو الشركة في جمعية عمومية أو بأي وسيلة خاصة.

يلزم عقد التأسيس والنظام الأساسي الشركة وجميع الأشخاص المساهمين أو الذين يصبحون مساهمين في الشركة في أي وقت كما لو أن كلا منهم وقع على ذلك العقد والنظام.

المادة (63)

السجلات

(أ) على الشركة أن تحتفظ في المكتب الرئيسي بالسجلات التالية وذلك بأي وسيلة حسبما يسمح به القانون الساري بما في ذلك الوسيلة الالكترونية:

سجل الأسهم

(1)

يتضمن كافة التفاصيل المطلوبة بموجب القوانين السارية والأنظمة والأحكام الصادرة عن السوق المالي التي أدرجت بها أسهم الشركة.

(ii) **Share Mortgage Register**

(2) **سجل رهن الأسهم:**

This shall contain details of the names of the mortgagor and the mortgagee, the amount of the debt and a copy of the mortgage deed duly authenticated.

ويشتمل على تفاصيل عن اسم الراهن والمرتهن ومبلغ الدين ونسخة عن سند الرهن الموثق حسب الأصول.

(iii) **Property Mortgage Register**

(3) **سجل رهن الممتلكات:**

This shall contain details of all mortgages and charges either created by the Company or arising on property acquired by the Company (other than those created or arising in the normal course of the Company's business), all of which shall be entered therein within seven (7) days of the creation or acquisition thereof and such Register shall give a clear and reasonable picture of such mortgage or charge.

ويشتمل على تفاصيل الرهونات والقيود التي تقوم بها الشركة أو التي ترد على عقار مملوك للشركة (بخلاف تلك الرهون والقيود التي تنشأ من خلال العمل العادي للشركة) وتسجل جميعاً بالسجل خلال سبعة (7) أيام من تاريخ إنشائها أو امتلاكها ويجب أن يعطي السجل المذكورة صورة واضحة عن ذلك الرهن أو القيد.

(iv) **Register of the Board of Directors and Company Secretary**

(4) **سجل مجلس الإدارة وأمين سر الشركة:**

This shall contain the following details in respect of each Director and the Company Secretary of the Company:

ويشتمل على البيانات التالية عن كل عضو في مجلس الإدارة وأمين سر الشركة:

- (1) full name;
- (2) usual residential address;
- (3) position;
- (4) technical qualifications, if any; and
- (5) other directorships, if any.

- 1- الاسم بالكامل.
- 2- عنوان السكن.
- 3- المنصب.
- 4- المؤهلات الفنية، إن وجدت، و

5- أي عضويات مجالس إدارة أخرى، إن وجدت.

(B) The Registers of the Company referred to in sub-article (A) of this Article shall be maintained at the main office of the Company and shall be open to inspection thereat without charge during normal office hours by any shareholder or any other person demonstrating to the satisfaction of the Board of Directors a valid and lawful interest therein.

(ب) تحتفظ الشركة في مكتبها الرئيسي بالسجلات المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وتكون تلك السجلات متاحة للاطلاع عليها بالمكتب الرئيسي أثناء ساعات العمل الرسمية من قبل أي مساهم أو أي شخص يكون لديه ما يقنع مجلس الإدارة بمصلحته المشروعة والقانونية في الإطلاع على تلك السجلات.

- (C) The books of account and records of the Company may not be inspected by the shareholders except with the prior approval of the Board of Directors. The Court may order the Company to give limited information to the shareholders to the extent that such does not conflict with the interests of the Company.

(ج) لا يجوز فحص دفاتر الحسابات والسجلات من قبل المساهمين إلا بعد الموافقة المسبقة من مجلس الإدارة. ويجوز للمحكمة أن تأمر الشركة بإعطاء المساهمين معلومات محدودة وبالقدر الذي لا يتعارض مع مصالح الشركة.

Article (64)

المادة (64)

- (A) Without prejudice to the provisions of the second paragraph of this Article, all contracts on behalf of the Company shall be in writing under the Common Seal of the Company or executed in such other manner as the Board of Directors may from time to time by resolution so determine.
- (B) All contracts in the ordinary course of business, cheques, promissory notes, drafts, bills of exchange and other negotiable and transferable instruments and all receipts for monies paid to the Company shall be signed, drawn, accepted, endorsed or otherwise executed, as the case may be, in such manner as the Board of Directors shall from time to time by resolution so determine.

(أ) مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة الثانية من هذه المادة، يجب أن تكون جميع العقود التي تبرم بالنيابة عن الشركة خطية وتختتم بختم الشركة العام، أو يتم تنفيذها بأي أسلوب آخر يحدده مجلس الإدارة بقرار منه من وقت لآخر.

(ب) يجب أن توقع جميع العقود المطلوبة لسير العمل العادي كما يجب أن توقع وتسحب وتقبل وتظهر جميع الشيكات والكمبيالات والحوالات والسندات القابلة للتداول والتحويل إلى أسهم وجميع الإيصالات عن الأموال المدفوعة للشركة، وبالأسلوب الذي يقرره مجلس الإدارة، من وقت لآخر.

Article (65)

المادة (65)

The Board of Directors shall provide for the safe custody of the Common Seal of the Company, which shall only be used by and in accordance with their authority given by a resolution of the Board of Directors. Every instrument to which the Common Seal shall be affixed shall be signed by two Directors or by a Director and the Company Secretary or by some other person or persons appointed by the

يقرر مجلس الإدارة طريقة حفظ ختم الشركة العام الذي لا يجب أن يستعمل إلا بتفويض صادر عن المجلس بقرار منه ويجب أن يكون كل مستند يراد ختمه بختم الشركة العام موقعاً من قبل عضوي مجلس إدارة اثنين أو من قبل عضو واحد وأمين السر أو من قبل شخص أو مجموعة أشخاص آخرين يعينهم مجلس الإدارة لهذا الغرض.

Board of Directors for the purpose.

Article (66)

The name of the Company shall be clearly displayed outside every place where it carries on business. The name of the Company shall also be clearly engraved on its Common Seal.

المادة (66)

على الشركة أن تعلق اسمها بصورة واضحة خارج كل مكان تزاوّل فيه أعمالها ويجب حفر هذا الاسم بشكل واضح ومقروء على ختمها.

Article (67)

In all acts, deeds, announcements, publications, papers, letterheads and other documents and writings emanating from the Company the name of the Company shall always include the words "Public Joint Stock Company" as an integral and essential part thereof, and there shall also be included thereon the address of the main office of the Company.

المادة (67)

يجب أن تقتنر دائماً عبارة "شركة مساهمة عامة" مع اسم الشركة كجزء لا يتجزأ منه في كافة المحررات والسندات والإعلانات والنشرات والأوراق التي تحمل اسم الشركة والمستندات الأخرى والمكاتبات الصادرة عن الشركة. كما يجب إضافة عنوان المقر الرئيسي للشركة.

Article (68)

The Chairman, Vice Chairman, other Directors, managers and all other officers, servants and agents of the Company shall be fully indemnified out of the assets of the Company against any liability (other than criminal liability incurred by them) arising from, out of, in connection with, or in relation to, the performance, execution or discharge in good faith of their respective duties (including, without limitation, where such duties include acting as a director or other officer of any subsidiary of the Company or other company within the same group of companies, but in that case solely to the extent that they are not indemnified by the particular company in question) and all costs, charges and expenses properly incurred by them in or about any claim, action, suit, proceeding, demand or otherwise whatsoever brought or made against them in connection therewith or in relation thereto (including but not limited to any criminal action in which they are acquitted or

المادة (68)

يجب أن يعوض رئيس مجلس الإدارة ونائبه وأعضاء مجلس الإدارة الآخرين والمدراء وكافة الموظفين والعاملين والوكلاء للشركة تعويضاً كاملاً من موجودات الشركة مقابل أي مسؤولية (بخلاف المسؤولية الجنائية التي يرتكبونها) قد تنشأ أو تتعلق أو ذات صلة بأداء أو تنفيذ واجباتهم بحسن نية، (ويشمل ذلك، دون حصر، عند أداء واجباته كعضو مجلس إدارة أو أي موظف آخر لأي شركة تابعة أو أي شركة أخرى من نفس مجموعة الشركات، ولكن في حالة وإلى المدى الذي لم يعوضوا فيه من الشركة المعنية) كما تعوضهم الشركة عن كافة النفقات والمصاريف التي يتكبدها كنتيجة أو بسبب أي مطالبة أو دعوى أو إجراءات قضائية أو مطالبات أو بخلاف ذلك فيما يتعلق بما سبق ذكره (ويشمل ذلك، دون حصر، دعوى جنائية تمت تبرئتهم منها أو أي تهم أسقطت عنهم).

charges are dropped) shall be borne and paid by the Company.

Article (69)

A copy of the Memorandum of Association and these Articles and of any amendments thereto shall (i) at all times be kept at the main office of the Company and shall be open to inspection at any time by any person during normal business hours of the Company, (ii) be posted on the Company's website, and (iii) shall be sent to a shareholder upon his/her request, but at his/her expense.

المادة (69)

يتم الاحتفاظ بنسخة عن عقد التأسيس وهذا النظام الأساسي وأي تعديلات تطرأ عليهما، (1) في جميع الأوقات في المكتب الرئيسي للشركة، وبأن تكون متاحة لاطلاع أي شخص عليها في كافة الأوقات أثناء ساعات الدوام الرسمي للشركة و(2) أن يتم نشرها على الموقع الإلكتروني للشركة، و(3) أن ترسل إلى المساهم بناء على طلبه/طلبها، ولكن على نفقته/نفقتها.

Article (70)

The Company shall comply with and abide by all the provisions of the applicable laws and regulations for the time being in force in the Emirate of Dubai (including without limitation, the provisions of the Commercial Companies Law and any amendments thereto) and subject to Article 71 below should any of these Articles of Association at any time conflict with such laws and regulations the relevant law or regulation shall prevail to the exclusion of the Articles of Association or part thereof with which it is in conflict.

المادة (70)

يجب على الشركة الالتزام بتطبيق ومراعاة كافة أحكام القوانين والنظم واللوائح المعمول بها والمطبقة في أي وقت في إمارة دبي (ويشمل ذلك دون حصر أحكام قانون الشركات التجارية وأي تعديلات تطرأ عليه) ومع مراعاة المادة 71 أدناه، في حالة تعارض أو تناقض أي بند من بنود هذا النظام في أي وقت مع تلك القوانين أو اللوائح فعندئذ تسري وتسود أحكام القانون واللوائح المعنية السارية ويستبعد البند أو الجزء من البند المتعارض معها من هذا النظام الأساسي.

Article (71)

(C) Save to the extent that the Commercial Companies Law is inapplicable by virtue of any express or implied exemption, or unless the Memorandum of Association and these Articles of Association should otherwise provide; the relevant provisions of the Commercial Companies Law shall apply.

المادة (71)

أ- باستثناء الحد الذي لا ينطبق فيه القانون الاتحادي رقم (8) لعام 1984 بشأن الشركات التجارية بسبب أي إعفاء صريح أو ضمني بموجب القانون الاتحادي رقم (15) لعام 1998 أو ما لم ينص عقد التأسيس وهذا النظام الأساسي على خلاف ذلك، تسري الأحكام المعنية من قانون الشركات التجارية.

(D) Save to the extent that a provision in the Memorandum of Association and these Articles of Association where no explicit

(د) في حالة وجود نص بعقد التأسيس أو النظام الأساسي هذا لا يقابله نص صريح بقانون الشركات التجارية وتعديلاته

فإن هذا النص يكون واجب التطبيق.

provision corresponds thereto in the Commercial Companies Law and Amendments, the provision herein shall apply.

المادة (72)

Article (72)

The expenses and other charges paid for the incorporation of the Company shall be deducted from the account of the general expenses.

تقتطع النفقات والمصروفات وغيرها من الرسوم التي تدفع لتأسيس الشركة من حساب المصروفات العامة.

المادة (73)

Article (73)

In case of any conflict between the Arabic text and the English text of these Articles of Association, the Arabic text will prevail.

في حال أي تعارض بين النص العربي والنص الإنجليزي لهذا النظام الأساسي، يسود النص العربي.

المادة (74)

Article (74)

(a) In these Articles and the Memorandum of Association of the Company, unless the subject or context otherwise requires, the following expressions shall have the meanings hereby assigned to them respectively:

أ- ما لم يتطلب السياق خلاف ذلك، يكون للعبارات التالية المعاني المحددة لكل منها على النحو المذكور أدناه في هذا النظام الأساسي وفي عقد تأسيس الشركة.

“Annual General Meeting” means a General Meeting convened pursuant to Article 43 of the Articles of Association;

“الجمعية العمومية السنوي” تعني الجمعية العمومية التي تنعقد بموجب المادة رقم 43 من النظام الأساسي هذا.

“Articles” or “Articles of Association” means these Articles of Association or any amendment thereto;

“النظام” أو “النظام الأساسي” تعني هذا النظام الأساسي أو أي تعديلات تطرأ عليه.

“Authority” means the Securities and Commodities Authority of the United Arab Emirates;

“الهيئة” تعني هيئة الأوراق المالية والسلع لدولة الإمارات العربية المتحدة.

“Board” or “Board of Directors” means the board of Directors of the Company as constituted pursuant to Article 19 of the Articles of Association;

“مجلس الإدارة” يعني مجلس إدارة الشركة كما تم تشكيله بموجب المادة رقم 19 من النظام الأساسي هذا.

“Branch” means any business, place or office established by the Company for the carrying

“الفرع” يعني أي عمل أو مكان أو مكتب تؤسس الشركة

on of its business;

لمزاولة أعمالها.

"Circular" means circular number 23/00 dated 22 June 2000 and issued by the Central Bank (as amended or substituted from time to time);

"تعميم" يعني التعميم رقم 00/23 المؤرخ في 22 يونيو 2000 والصادر عن المصرف المركزي (كما يعدل أو يستبدل من وقت لآخر).

"Central Bank" means the Central Bank of the United Arab Emirates;

"المصرف المركزي" يعني المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

"Central Bank Law" means Union Law No. (10) of 1980 concerning the Central Bank, Monetary System and the Organization of Banking;

"قانون المصرف المركزي" يعني القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 1980 بشأن المصرف المركزي ونظام النقد وتنظيم الأعمال المصرفية.

"Commercial Companies Law" means Federal Law No. (2) of 2015 concerning Commercial Companies and its amendments;

"قانون الشركات التجارية" يعني القانون الاتحادي رقم (2) لعام 2015 بشأن الشركات التجارية وتعديلاته.

"Company" means EMIRATES NBD BANK (P.J.S.C.) Public Joint Stock Company;

"الشركة" تعني (بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع.) شركة مساهمة عامة.

"Competent Authority" means the competent local authority in the Emirate of Dubai;

"السلطة المختصة" تعني السلطة المحلية المختصة في إمارة دبي.

"Corporate Governance Code" means Ministerial Resolution No. (518) of 2009 Concerning Governance Rules and Corporate Discipline Standards as amended pursuant to Ministerial Resolution No. (84) of 2010 (and as further amended from time to time);

"ضوابط حوكمة الشركات" يعني القرار الوزاري رقم (518) لسنة 2009 ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي كما تم تعديله بموجب القرار الوزاري رقم (84) لعام 2010 (وكما يتم تعديله من وقت لآخر).

"Date" means any reference to time or date shall be calculated in accordance with the Gregorian calendar;

"التاريخ" يعني أي إشارة إلى الوقت أو التاريخ وفقاً للتقويم الميلادي.

"Director" means a director of the Company appointed pursuant to these Articles of Association;

"عضو مجلس الإدارة" يعني أي عضو مجلس إدارة يتم تعيينه بموجب النظام الأساسي هذا.

“**Disposition of shares**” means sale, mortgage, gift, pledge, assignment or any other act or thing which results in the transfer of the ownership of any share;

"التصرف في الأسهم" يعني التصرف أو التعامل في الأسهم بالبيع أو الرهن (سواء كان حيازياً أو غير ذلك) أو الهبة أو التنازل أو فعل أي شيء آخر يؤدي إلى نقل الملكية.

“**Financial Market**” means a securities or commodities market licensed by the Authority in the United Arab Emirates;

"السوق المالي" تعني سوق الأوراق المالية والسلع المرخصة من الهيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

“**General Meeting**” means a meeting of the shareholders duly called as such in accordance with these Articles;

"الجمعية العمومية" تعني اجتماع المساهمين الذين تمت دعوتهم له حسب الأصول ووفقاً لأحكام هذا النظام.

“**Manager**” shall bear the meaning such expression has pursuant to the Commercial Companies Law;

"المدير" يكون لها المعنى وفقاً لقانون الشركات التجارية.

“**Ministry**” means the Ministry of Economy in the United Arab Emirates;

"الوزارة" تعني وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة.

“**Ordinary Resolution**” means a Resolution passed in accordance with these Articles of Association and applicable law and regulation by the majority of shareholders holding at least fifty *per cent* (50%) of the shares represented at a General Meeting;

"القرار العادي" يعني القرار الصادر وفقاً للنظام الأساسي هذا والقانون المطبق والنظام الصادر عن المساهمين الذين يملكون نسبة خمسين في المائة على الأقل من الأسهم ولهم تمثيل في الجمعية العمومية.

“**Person**” means words denoting persons shall include any person, partnership, association of persons or body corporate or unincorporated;

"شخص" يعني أي شخص أو مؤسسة أو شركة أو مجموعة أشخاص أو هيئة اعتبارية أو غير اعتبارية.

“**Related Party**” means the Chairman, Vice Chairman, a Director, senior executive management and employees of the Company and any company in which such person holds at least thirty *per cent* (30%) of its share capital and any subsidiary, associated or sister company of such company;

"طرف ذات علاقة" يعني رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس الإدارة وكبار مسؤولي الإدارة التنفيذية والموظفين والشركة وأي شركة يملك ذلك الشخص فيها ثلاثين في المائة (30%) على الأقل من أسهم رأس المال وأي شركة تابعة وزميلة وشقيقة لتلك الشركة.

“**Replaced Commercial Companies Law**” means Federal Law No. (8) of 1984 concerning Commercial Companies and its amendments, including Federal Law No.

"قانون الشركات التجارية البديل" يعني القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1984 بشأن الشركات التجارية وتعديلاته، ويشمل القانون الاتحادي رقم (15) لسنة 1998. وقانون الشركات

التجارية الجديد قد استبدل بقانون الشركات التجارية.

(15) of 1998. The Replaced Commercial Companies Law was repealed by the Commercial Companies Law;

"القرار" يعني إما القرار العادي أو القرار الخاص.

"Resolution" means either an Ordinary Resolution or a Special Resolution;

"المساهم" يعني أي مساهم يمتلك حصة تمثل جزءاً من رأس المال في الشركة.

"Shareholder" means any shareholder holding a share representing part of the share capital of the Company;

"قرار خاص" يعني أي قرار يصدر وفقاً للنظام الأساسي هذا والقانون المطبق ونظام أغلبية المساهمين الذين يملكون على الأقل خمسة وسبعين في المائة (75%) من الأسهم ولهم تمثيل في الجمعية العمومية، و

"Special Resolution" means, a Resolution passed in accordance with these Articles of Association and applicable law and regulation by the majority of shareholders holding at least seventy-five per cent (75%) of the shares represented at a General Meeting; and

"Written" means includes any printing, typewriting, lithography and any other mode of presenting or reproducing words in visible form.

الكلمات التي تشير المفرد تتضمن أيضاً الإشارة إلى الجمع، والكلمات التي تشير إلى المذكر، تعني الإشارة إلى أي جنس آخر والعكس صحيح.

Words used herein importing the singular number only shall include the plural number, and words importing the masculine gender only shall include any other gender and vice versa.

إن الغرض من العناوين المستخدمة هنا هو للتسهيل فقط ولا أثر لها على النص أو المعنى أو الجوهر أو التفسير لأحكام هذا النظام.

The headings, wherever employed herein, are so employed for convenience only and shall not affect the construction, meaning, effect or interpretation hereof.

مادة (74)

Article (74)

يحتفظ بهذا النظام الأساسي وينشر وفقاً لما يقتضيه قانون الشركات التجارية.

These Articles of Association shall be kept and published according to the Commercial Companies Law.

التوقيع:

التوقيع:

وقع

وقع

عبد الله محمد صالح

أحمد حميد مطر الطاير

Signature:

Signature:

(Signed)

(Signed)

Abdulla Mohammad Salih

H.E. Ahmad Humaid Mattar Al Tayer

Attested by:

تمت المصادقة عليه من قبل:

- كاتب العدل بمحاكم دبي بتاريخ 12 / 2007/07 برقم الإيصال 137149 ورقم المحرر 2007/1/6634
- Notary Public, Dubai Courts on 12/07/2007, under receipt No. 137155 and deed No. 66349/1/2007.